بقدرِ الكدِّ تكتسب المعالي ... ومن طلب العُلا سهر الليالي
ومنَ رامَ العـُلا من غيـرِ كَـدٍّ ... أضاع العمر في طلب المُحالِ

تفريغ مقرر :

مدخل الاقتصاد الاسلامي +المراجعة

الفصل الدراسي الثاني لعام ١٤٤١هـ

دكتور المقرر :

محمود بنمبارك

أعداد : دلال

واشراف /قارة الهلال

مجموعة M B A

المحاضرة الاولى:

مفهوم وتعريف الاقتصاد الإسلامي:

- مقدمة في الاقتصاد الإسلامي.
- تعريف الاقتصاد الإسلامي.
- النظم الاقتصادية.
- مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- خصائص الاقتصاد الإسلامي.
- أهداف الاقتصاد الإسلامي.

تعريف علم الاقتصاد الاسلامي: كعلم يبحث في دراسة وتحليل سلوك الفرد تجاه الموارد الانتاجية من أجل رفاهية الفرد والمجتمع في ضوء تعاليم الشريعة الاسلامية. هنا ذكر سؤال: ما هو مفهوم الاقتصاد الاسلامي؟

كما تم تعريف النظام الاقتصادي الاسلامي بأنه: مجموعة القواعد والأسس والمبادئ المنبثقة من الشريعة الاسلامية التي يسير عليها المجتمع لتنظّم شؤونه الاقتصادية. هنا ذكر سؤال: ما هو مفهوم النظام الاقتصادي الاسلامي؟

وتنقسم هذه الشؤون الى ثلاثة أقسام:

- تنظيم العلاقات الاقتصادية للأفراد بعضهم ببعض
- تنظيم علاقة الأفراد بالموارد الانتاجية.
- تقديم الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية.

أهم الخصائص العامة للنظام الاقتصادي الاسلامي وهي:

- اقتصاد عقدى .
- يوازن بين المصلحتين الخاصة والعامة.
- التكامل بين الجوانب المادية والنفسية.
- ازدواجية الملكية
- الحرية الاقتصادية المنضبطة.
- اقتصاد لا ربوي
- اقتصاد اخلاقي
- اقتصاد وسط

أهم أهداف النظام الاقتصادي الاسلامي والتي يمكن اجمالها في الاتي:

- ➢ - كفالة مستوى مناسب من المعيشة.
- ➢ - تحقيق القوة والعزة الاقتصادية.
- ➢ - تخفيف التفاوت في الدخل والثروة.
- ➢ - حماية القيم والمحافظة على البيئة.

أولا: معنى الاقتصاد:

الاقتصاد في اللغة معناه: القصد أي التوسط والاعتدال. ومنه قول الله تعالى: (واقصد في مشيك)وقد جاء في المعجم الوسيط " اقتصد في أمره "توسط فلم ٌفرط ولم ٌفرط "،ويقال "اقتصد في النفقة: "لم ٌسرف ولم يقتر، وفي الصحاح (تاج اللغة): والقصد بين الإسراف والتقتير يقال مقتصدٌ في النفقة.

أما بالنسبة لتعرّفه اصطلاحا: فقد حظي هذا العلم بتعريفات كثيرة جدا مقارنة بالعلوم الأخرى وعندما نقرأ التعريفات التي وضعها الاقتصاديون لهذا العلم ندرك حقيقة حجم المعاناة التي واجهوها لوضع تعريف جامع مانع، حتى إن بعضهم إكتفى بتعريف العلم بأنه علم الندرة، وآخر عرفه بأنه علم الثروة وثالث عرفه بأنه العلم الذي يدرسه الاقتصاديون.

ثانياً: مفهوم علم الاقتصاد الوضعي (النظام الرأسمالي):

ونذكر اثنين من هذه التعريفات: التعريف الأول: تعريف اللورد روبنز لعلم الاقتصاد: يقول روبنز: هو العلم (أي الاقتصاد) الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة.

التعريف الثاني: تعريف البروفسور سام ويلسون لعلم الاقتصاد: يقول: الاقتصاد هو دراسة سلوك الإنسان وعلاقته بالموارد ذات الندرة النسبية لإنتاج السلع والخدمات وكيفية توزيعها واستهلاكها بين أفراد المجتمع.

المشكلة الاقتصادية التي اشتمل عليها التعريف؟

الأول / أن تكون الحاجات كثيرة ومتعددة بحيث يتعذر إشباعها جميعاً ولو لم تكن هذه الحاجات على هذا النحو من الكثرة والتعدد لما وجدت المشكلة الاقتصادية والكلمة التي تقابل هذا الركن من أركان المشكلة الاقتصادية في التعريف هو قوله "غايات."

الثاني / أن تكون وسابل إشباع هذه الحاجات محدودة، ولو كانت وسائل الإشباع وفيرة غير محدودة لما وجدت المشكلة، والكلمة التي تشير إلى هذا الركن من أركان المشكلة الاقتصادية في تعريف اللورد روبنز هي قوله "وسائل نادرة ".

الثالث/ ان تكون وسائل الاشباع المحدودة ذات استعمالات متنوعة ولو كانت ذات استعمال واحد لانتهت المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة اختيار، لأن المورد الاقتصادي لا يمكن أن يستخدم الا في مجال واحد فليس هناك مجال ليفكر الانسان كيف يدير هذا المورد وكيف يتصرف وكيف يوزع هذا المورد بين استخداماته. هو لا يستخدم الا استخدام واحد فتنتهي المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة اختيار. والكلمة التي تشير الى هذا المعنى في تعريف اللورد روبنز هي قولة "ذات استعمالات بديلة "

مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي: اجتهد معظم من كتب في الاقتصاد الإسلامي لوضع تعريف لعلم الاقتصاد الإسلامي ليّجلي مفهوم هذا العلم ويحدد نطاقه، والتعريفات التي وضعت لعلم الاقتصاد الإسلامي كثيرة أيضا وسنعرض لثلاثة منها:

التعريف الأول :- للدكتور أحمد صفي الدين عوض يقول :هو العلم الذي ّبحث فَ طرق الكسب والإنفاق على ضوء الآداب التي تضمنتها الشريعة الإسلامية.

التعرّف الثاني:- للدكتور منذر قح يقول :دراسة تحليلية للفعالّات الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي

التعريف الثالث :- للدكتور محمد عبد الله العربي يقول :هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب كل بيئة وكل عصر .

رابعاً: موضوع علم الاقتصاد الإسلامي:

موضوع كل نظام من الأنظمة الاقتصادية دراسة وتحليل سلوك الإنسان في علاقته مع الموارد المحدودة لإشباع حاجاته ونتائج دراسة وتحلّل السلوك البشري في هذا المجال، المتعدد، والاقتصاد الإسلامي ليس استثناء في هذا المضمار تختلف باختلاف الجانب المذهبي بين النظم الاقتصادية الذي يعتبر حاكمة على سلوك الأفراد ومحددة لأنماط الاستهلاك والادخار للإنتاج والتبادل الاستثماري والتمويل

خامساً: تطور دراسات الاقتصاد الإسلامي: تطور دراسات الاقتصاد الإسلامي وتزايد الاهتمام به إسلامياً وعالمياً. لقد مارس المسلمون عملية أحكام الشريعة الإسلامية في كل جوانب الحياة وكان التعامل المالي والتجاري المنضبط بأحكام الشريعة جزء لا يتجزأ من هذه الممارسة العملية رغم غياب التدوين في العقود الأولى من صدر الإسلام.

سادساً :تزايد الاهتمام بتطبيقات الاقتصاد الإسلامي إسلامياً وعالمياً.

تعريف الاقتصاد ومفهوم الاقتصاد الاسلامي : هنا وضع الدكتور سؤالين :

١- هل يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الصحيحة؟ الاجابة (لا) ممكن يجي اختياري او صح أو خطأ
٢- هل يعتبر علم الاقتصاد من العلوم التجريبية؟ ولماذا؟ الاجابة (لا) لان الاقتصاد لا يوجد به مخاطر وتجارب لأننا لم نقم بتجارب على الناس

اختلفت وجهات النظر حول تعريف مفهوم الاقتصاد الإسلامي هل يعتبر علم أم لا يزال عبارة عن توجيهات ومبادئ ولم يصل إلى النضوج العلمي ولهذا فان الاجتهادات التي قدمت في تعريف الاقتصاد يمكن إن نضعها في مجموعتين:

المجموعة الأولى: هي التي لا ترى إطلاق صفة العلمية على الاقتصاد وهذه المجموعة قدمت عدة تعريفات منها:

- الطريقة التي يفضل الإسلام إتباعها في الحياة الاقتصادية.
- هو عبارة عن كل ما يوجه النشاط الاقتصادي وفق لسياسات الإسلام ومبادئه.

المجموعة الثانية: والتي ترى إطلاق صفة العلمية على الاقتصاد وأنه بلغ النضج العلمي وتتوفر فيه الشروط العلمية فلا مانع من إن يطلق عليه علم على الرغم انه لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير **ومن التعريفات التي قدمتها هذه المجموعة:** هو العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية في مجتمع إسلامي والمقصود بالظاهرة الاقتصادية: سلوك الانسان في مجال الانتاج والتوزيع والاستهلاك. علم دراسة وتحليل سلوك الفرد اتجاه الموارد الانتاجية أو الاقتصادية من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية

- ويتضح من التعريف الثاني أنه يركز على بعدين:
- - البعد العقدي من خلال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- - البعد التحليلي الاقتصادي من خلال تحليل المشكلات والظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.
- المتعلقة بالإنتاج ـ والاستهلاك – والتوزيع.

المحاضرة الثانية:

تعريف النظام الاقتصادي: يعرف النظام الاقتصادي بانه مجموعه من الأسس والقواعد والتشريعات التي يختارها ويطبقها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية.

مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي: بأنه (مجموعه من القواعد والأسس المأخوذة و المنبثقة من الشريعة الإسلامية التي يسير عليها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية)وتتصف هذه القواعد والأسس بالتنظيم والترابط والتناسق فيما بين أجزائها بما يرفع كفاءة المجتمع في الاستفادة من موارده و إمكاناته المتاحة .

هذا ويمكن تقسيم وظائف النظام الاقتصادي الاسلامي هناك ثلاث وظائف اساسية وهي:

- تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد: (مهم) وذلك نجد من مهام النشاط الاقتصادي ضبط وتنظيم هذه العلاقات التي تمتد الى العديد من النشاط الاقتصادي كالإنتاج والتبادل وضبط العقود والمعاملات في ضوء الشريعة الإسلامية باستبعاد المحرم منها كالربا وغيرها.

- تنظيم علاقة الأفراد بالموارد الإنتاجية: حيث يعمل النظام الاقتصادي الاسلامي على ضبط هذه العلاقة وتنظيمها من أجل ضمان تحقيق النفع وتعظيمه فلا يجوز للفرد أن يستخدم موارد في استهلاك السلع الضارة أو المحرمة كما لا يجوز له أن يسرف في استخدام السلع المباحة.

- تقديم الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية: يعد النظام الاقتصادي الإسلامي مصدرة لتقديم الحلول والوسائل المناسبة لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع المسلم، خاصة مع تطور اساليب الانتاج وتعقد المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع .

العلاقة بين علم الاقتصاد الاسلامي والنظام الاقتصادي الاسلامي : علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية حيث يتأثر سلوك الفرد الاقتصادي بالأسس والقواعد التي تسود المجتمع وبالتالي فان علم الاقتصاد الاسلامي عندما يبحث في سلوك الإفراد اتجاه الموارد الإنتاجية فهو تأثر بتلك القواعد والأسس التي تحكم هذه العلاقات وبالتالي نجد أن علم الاقتصاد الإسلامي يرتبط بشكل وثيق بالنظام الاقتصادي وهذا لا يعني عدم وجود جوانب مشتركة بين النظم الاقتصادية المختلفة في بعض الأدوات والسياسات والأهداف ولكن تبقى أهمية إثبات العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي الإسلامي و علم الاقتصاد الإسلامي .

ذكر الدكتور نهاية اللقاء هذي الاسئلة:

١-هل يوجد علاقة بين علم الاقتصاد الاسلامي والنظام الاقتصادي الاسلامي؟

الإجابة: نعم. (كلها تتحدث عن القيم والاخلاق والافكار).

٢-ماهي الوظائف الاساسية التي يجب ان يطلع بها النظام الاقتصادي الاسلامي؟

الاجابة:١-تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد ٢-تنظيم علاقة الأفراد بالموارد الإنتاجية ٣-تقديم الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية.

المحاضرة الثالثة:

في بداية اللقاء استرجع ما ذكره في المحاضرة السابقة واكد على اهمية وظائف الاقتصاد الاسلامي الاساسية.

ثم ذكر هذا السؤال: ماهي اهم المشكلات الاقتصادية؟

المشكلات الاقتصادية ممكن ان يعاني منها الافراد او المجتمع كامل واهمها البطاله كل الدول تعاني من البطالة بنسب متفاوتة ولكنها موجودة حتى الدول المتقدمة تعاني من هذه المشكلة مثلا عدد العاطلين عن العمل في فرنسا يساوي عدد السكان في لبنان يفوق (١٠ مليون) عاطل يعني ان هذه الدولة الغربية المتقدمة المصنعة تعاني من هذه المشكلة

ايضا هناك سبب اخر وهو غلاء المعيشة او رفع الاسعار او التضخم يؤدي ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية هذي المشكلة لا تمس فقط المستهلك يمس ايضاً المنتجين. (بالنسبة للمنتج انه يشتري مواد للتصنيع والانتاج فيتضرر من الغلاء)

فضلا عن مشاكل اخرى مثل العجز في ميزانية الدولة او الجانب التجاري المتعلق بالصادرات والواردات

الاقتصاد الاسلامي يسعى الى ايجاد تفسير وفهم لهذه الظواهر ثم اقتراح حلول يكون في اطار النظام الاقتصادي الاسلامي او قواعد النظام الاقتصاد الاسلامي

الخصائص الرئيسية للاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي له خصائص تميزه عن غيره من النظم الأخرى وهي:

الخاصية الأولى: أنه اقتصاد عقدي يرتبط بالدين عقيدة وشريعة بالنسبة للنصوص الشرعية التي تبين ما يحل ويحرم من المعاملات المالية، ونذكر من هذه النصوص الشرعّة :"قول الله تعالى: (يا أيها أ لذين ا منو اتقو الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين) (٢٧٨)البقرة. وّقول الله تبارك وتعالى: {قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٣٩) البقرة وقال تعالى: {آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) (٧) الحديد

وهذه الاية تجمع ثلاث قواعد يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي وهي: قاعدة التوحيد - وقاعدة الاستخلاف - وقاعدة الثواب والعقاب .

الخاصية الثانية: يوازن بين المصلحتين الخاصة والعامة أي بين مصلحة الفرد والمجتمع حيث يجعل لكل منهما دورها دون تضاد مع الاخرى وبالتالي يراعى الاتي:

١- تحقيق مصلحة ذاتية مباحة له.
٢- الا يتعارض تحقيق هذه المصلحة مع مصالح المجتمع.
٣- يسعى المسلم عند تحقيق مصلحته الدنيوية الى اعتبار المصلحة الأخروية من النشاط الاقتصادي.

الخاصّة الثالثة: ازدواج الملكية العامة والخاصة مما يختص به النظام الاقتصادي في الإسلام أنه زاوج بين الملكيتين الخاصة والعامة، فلم يؤخذ بإحداهما ويلغي الأخرى بل رعى هاتين الملكيتين جنبا إلى جنب، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم :(المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار).

ازدواجية الملكية: يختلف الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية في موقفه من الملكية من ناحيتين رئيستين:

الأولى: أن الاقتصاد الاسلامي يعتقد أن المالك الحقيقي هو الله سبحانه وتعالى وان الملكية ملكية استخلاف لتعمير هذا الكون وعلى المستخلف أن يتصرف في ضوء ما أباح المالك الحقيقي، قال تعالى: (أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) الحديد ٧

الثانية: أن الاقتصاد الاسلامي يأخذ بازدواجية الملكية الفردية والعامة بما فيها ملكية الدولة.

الخاصية الرابعة: الحرية الاقتصادية المنضبطة: . ذكر الدكتور هنا سؤال: لماذا ذكر منضبطة ولم يقول مطلقة؟

الاجابة: حتى لا تكون حرية مطلقة جائرة بل تكون حرية منضبطة بضوابط الشريعة التي تحكم العلاقة بين الناس واحترام حقوق الاخرين والتصرف بحكمة.

تعتبر الحرية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي خاصية مهمة لتنظيم النظام الاقتصادي ورفع كفاءته، فالملكية الفردية لن يكون لها معنى إذا لم يمنح الفرد مساحة كافّة للتصرف بما يملك، والشريعة الإسلامية أعطت الفرد حق التصرف بما يملك ما لم يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الأخرين أو يخالف الأحكام الشرعية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

الخاصية الخامسة: الجمع بين الحاجات المادية والحاجات الروحية والنفسية وازن الإسلام بين حاجات الإنسان المادية وبين حاجاته الروحية والنفسية فالإنسان لا يعيش أو يسعد بالمادة وحدها، والحياة التي اختارها الله لأوليائه ليست حياة الترف والتنعم المبالغ فيه بل حياة وصفها الله بأنها حياة طيبة{ :من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة) سورة النحل .وهذه الحياة الطيبة لها مقومات لا يشكل الجانب المادي فّها إلا عنصر واحدا ،قال الرسول : (من أمسى آمنا في سربه معافا في بدنه ، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافّيرها) .

الخاصية السادسة: اقتصاد لا ربوي: يحرم الاقتصاد الإسلامي الربا تحريماً قطعياً قال تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) البقرة **وقال تعال (يا ايها الذين آمنو اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين (٢٧٨) فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) وقال تعالى: (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس)** البقرة

الخاصية السابعة: اقتصاد أخلاقي: حيث أن الاقتصاد الإسلامي فلا يفصل بين الأخلاق والاقتصاد الذي في غالبه يمثل معاملات وسلوكه بين طرفين أو أكثر حيث رفع الاسلام درجة التاجر الى درجة الصديقين والانبياء إذا التزم بأخلاق الصدق والأمانة قال الرسول صلى الله عليه وسلم (التاجر الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين يوم القيامة).

الخاصية الثامنة: اقتصاد وسط: حيث نجد ان الاقتصاد الاسلامي مبني على الوسطية لما يدعو له بالخير والعدل قال تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) البقرة

أهداف الاقتصاد الإسلامي:

من خلال تتبع النصوص الشرعية حاول المختصون في الاقتصاد الإسلامي تحديد مجموعة من الأهداف وسنتحدث بإيجاز عن أبرز هذه الأهداف:

الهدف الأول: كفالة مستوى معيشي مناسب لكل فرد من أفراد المجتمع:

والمستوى المناسب للمعيشة: هو مستوى الكفاية لا الكفاف، أما إذا كان ً عامة للدولة فإن الرسول حدد له ثلاث حاجات أساسية قال رسول الله (من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادما فليكتسب خادما فإن لم يكن له مسكن فليكتسب له مسكنا وما جاوز ذلك فهو غلو).

الهدف الثاني: إعلاء شأن الأمة الإسلامية وحيازة القوة الاقتصادية: يدعو الإسلام أتباعه إلى الأخذ بأسباب القوة سواء كانت قوة عسكرية أو اقتصادية يقول الله تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) الأنفال.

الهدف الثالث: تخفيف التفاوت في الدخل والثروة: إن مبدأ اختلف الناس في دخلهم وثرواتهم لا اعتراض عليه لقول الله سبحانه وتعالى (أهم يقسمون رحمت ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بغضهم فوق بعض درجات يتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمت ربك خير مما يجمعون)الزخرف فالناس يختلفون في قدراتهم العقلية والجسمية وما قدره الله لهم من أرزاق ومع هذا فقد جاء الإسلام بالكثير من التشريعات التي تهدف إلى تخفيف حدة التفاوت في الدخل والثروة بين أبناء المجتمع المسلم، وقد جاءت الزكاة في مقدمة هذه التشريعات كركن من أركان الإسلام، ومن أهم مصارفها الفقراء والمساكين، كما قال الله تعالى في سورة الحشر (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم).

الهدف الرابع: تثبيت الإيمان فً النفوس ونشر رسالة الإسلام: إن أهداف النظام الاقتصادي في الإسلام لا تقتصر على الأهداف ذات الطابع المادي أو الدنيوي والتي ذكرناها آنفا؛ بل تجاوز ذلك إلى السعي إلى نشر الإسلام وتثبيت الإيمان في النفوس، لقول الله تعالى: {وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة (٧٣) ولا تنس نصيبك من الدنيا (٧٤) وأحسن كما أحسن الله إليك (٧٥) ولا تبغ الفساد في الأرض (٧٦) إن الله لا يحب المفسدين) القصص.

كما أن الله سبحانه وتعالى جعل في الزكاة نصيبا للمؤلفة قلوبهم وهم ليسوا من المسلمين، جعل لهم نصيبا من الزكاة لتأليف قلوبهم وترغيبهم في الإسلام، إذا من أهداف الاقتصاد الإسلامي تثبيت الإيمان في النفوس ونشر رسالة الإسلام .

في نهاية المحاضرة قال الدكتور: نكتفي بالخصائص الاساسية والاهداف للاقتصادي الاسلامي رؤوس اقلام يعني اللي باللون الاحمر فقط

المحاضرة الرابعة:

المشكلة الاقتصادية للنظم الاقتصادية المختلفة (الرأسمالي – الاشتراكي – الإسلامي):

دراسة المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية من خلال بيان طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تقوم على مبدأ الندرة النسبية في مقابل تعدد الحاجات الانسانية بينما نجد أن موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه المشكلة، اقراره لها باعتبارها لا تعارض القواعد الشرعية، بل هي حافز على تنمية الانتاج وترشيد سلوك الافراد في المجالين الاستهلاكي والإنتاجي

اسلوب مواجهة هذه المشكلة في النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد -في تحقيق التوازن بين الموارد والحاجات -على آلية السوق في ظل الملكية الفردية والحرية الاقتصادية. بينما نجد أن ادوات النظام الاقتصادي الاشتراكي تعتمد على جهاز التخطيط المركزي والغاء ملكية الافراد وحرياتهم.

أما الاقتصاد الإسلامي فينهج اسلوباً شاملاً - على ضوء التعاليم الشرعية من القرآن والسنة-

لمواجهة المشكلة الاقتصادية التي تقوم على اركان ثلاثة:

١- **ترشيد سلوك الفرد الخاص والعام.**
٢- **تنمية الانتاج.**
٣- **تحقيق العدالة في التوزيع للدخل والثروة.**

سنتكلم اليوم عن:

أولاً: ظروف نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي. وهي السائدة اليوم

ثانياً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ثالثاً: ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي.

رابعاً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي.

خامساً: أوجه الخلل في هذين النظامين.

ثم ننطلق من هذا الخلل الى الحديث عن مميزات الاقتصاد الاسلامى لحل المشكلة الاقتصادية

أولاً: ظروف نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أبرز مراحل التطور التي مرت بها الرأسمالية : .(التواريخ غير مطلوبة)

١) المدرسة التجارية: والتي امتدت من أواخر القرون الوسطى إلى منتصف القرن ١٨، وكان من أبرز سماتها أن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه من المعادن النفيسة والتي تحصل عليها من خلال التجارة.

٢) المدرسة الطبيعية: التي امتدت من عام ١٧٥٦م إلى عام ١٧٧٨م وقد اتصلت بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

٣) المدرسة الكلاسيكية: التي امتدت طوال العقد الأول ومنتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وكان من أبرز ما اتسمت به أن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تمتلكه من أيدي عاملة وإنتاج وليس من المعادن النفيسة.

تلت هذه المراحل الثلاث مرحلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى:التي تزامنت أيضا مع قيام الاتحاد السوفييتي وتطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي، ثم حدوث أزمة الكساد الكبير خلال هذه المرحلة.

أيضا شهد العالم قيام الحرب العالمية الثانية، وقد اتسمت هذه المرحلة بزيادة الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة مثل: قضايا التنمية ومشكلة البطالة والتضخم وظاهرة الكساد وقضايا النقود والسياسات المالية، وقد استجدت ظواهر جديدة في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين تأسس لمرحلة جديدة ومن أبرز ذلك سقوط الاتحاد السوفييتي وبروز ظاهرة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية واتساع دائرة الهيمنة الرأسمالية وتنامي ثورة الاتصالات الحديثة والاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي وتعرض الاقتصاد العالمي لازمات متعاقبة.

ثانياً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أولاً// الملكية الفردية المطلقة في النظام الاقتصادي الرأسمالي الحق المطلق في تملك السلع سواء استهلاكية أو إنتاجية وتملك وسائل الإنتاج ملكية مطلقة من كل قيد أو شرط هو المبدأ الأساس في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ثانياً// الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي أن الفرد يتصرف بحرية مطلقة فيما يمتلك لتنمية أمواله وزيادة ثرواته أو التوسع في استهلاكه، وله أن يتخذ من الوسائل والأساليب ما شاء لاكتساب هذه الملكية وتنميتها أو استهلاكها وليس للدولة أن تحد من حريته.

ثالثاً// من المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحصول علي أكبر ربح ممكن تهدف المشروعات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بل تجعل الربح هدفها الرئيسي.

رابعاً// المنافسة الحرة وهي نتاج المبادئ الثلاث السابقة فسعي الأفراد الذين يملكون وسائل الإنتاج لتحقيق مصالحهم الشخصية مع حقهم المطلق في التصرف وزيادة الأرباح يزيد من تنافس الأفراد في سبيل الوصول إلى أهدافهم.

خامساً// جهاز الأسعار وهو السوق الذي تعمل من خلاله المبادئ والأسس التي ذكرناها آنفا فالسوق يلعب دوراً هاماً في قرارات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وغيرها من القرارات الاقتصادية.

هنا ذكر الدكتور هذا السؤال:

هل يوجد تعارض ما بين الحرية الاقتصادية ووجود الدولة في النظام الاقتصادي الرأس مالي؟

وجود الدولة لا يعارض وجود السوق بل هو متناغم يحاول ان يوفر الظروف الاساسية للمنافسة التامة ولهذا وجود الدولة لإصلاح ما يفسده السوق.

ملاحظات حول النظام الرأسمالي:

١. لا شك أن للملكية الفردية دور كبير في حث الأفراد على العمل والإبداع والابتكار وهو الأمر الذي ساعد النظام الاقتصادي الرأسمالي على تحقيق نهضة مادية كبيرة ولكن المبالغة بتقديس النظام الرأسمالي للفرد ومنحه الحرية الكاملة للتصرف فيما يملك دون ضوابط أو قيود أدى إلى الإضرار بمصلحة الجماعة.
٢. المنافسة الكاملة التي تعتبر ضرورة لتحقيق النظام الاقتصادي الرأسمالي لا وجود لها في أغلب الوقت وأكبر دليل على ذلك ظهور الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية في الدول الرأسمالية مما أضعف السوق في أداء وظائفها.

٣. لقد ترتب أيضا على إقرار هذا النظام للحرية الاقتصادية والملكية الفردية المطلقة وتنحية الدولة عن التدخل في الأنشطة الاقتصادية إلى بروز العديد من المشكلات الاقتصادية مثل: مشكلة البطالة وانعدام عدالة التوزيع بين طبقات المجتمع، وفيما يتعلق بحيادية الدولة وعدم تدخلها فإن المتتبع للتاريخ يجد أن الدول الرأسمالية تخالف هذا المبدأ وتتدخل في الشأن الاقتصادي كلما تعرضت لأزمة اقتصادية فتلك التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي.

٤. اعتماد النظام الاقتصادي الرأسمالي على السوق كأداة وحيدة أو رئيسة يناط بها علاج كافة المشكلات الاقتصادية مع وغياب البعد الأخلاقي في النظام الاقتصادي الرأسمالي راجع إلى أن الرأسمالية نشأت في بيئة علمانية تفصل الدين عن الدولة.

سلبيات النظام الرأسمالي:

- يؤدي إلى المزيد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- بروز الشركات الاحتكارية الكبرى حيث يؤدى ذلك الى عدم وجود المنافسة مع الاعتماد على أسلوب التمويل المعتمد على الفائدة يدعم دور هذه الشركات وانتشار نفوذها.
- ظهور التقلبات الاقتصادية الحادة مما يعرض هذا النظام الى ظهور الازمات الاقتصادية كالكساد والتضخم والمديونية والبطالة وغيرها.
- للمنافسة الحادة أثار ايجابيه إلا إن لها في المقابل اثأر سلبيه عديدة.

في النهاية ذكر الدكتور في اللقاء هذا السؤال:

ماهي المبادئ الاساسية الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي؟وماهي عيوبه؟

المحاضرة الخامسة:

ثالثاً/ ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي :لماذا سمي اشتراكياً؟

النظام الاقتصاد الاشتراكي : ظهرت الاشتراكية كفكر وتنظير قبل أن تصبح حقيقة على أرض الواقع فقد وُجد بعض المفكرين الذين انتقدوا الرأسمالية وخاصة فيما يتعلق باضطهاد الرأسماليين للطبقة العاملة واستغلالها. كان من أبرز أولئك المفكرين (كارلن ماركس) الذي وضع كتاب (رأس المال) فانتقد فيه الرأسمالية وجاء بنظرية فائض القيمة المبنية على أساس أن الجهد الأكبر في العمل هو للعمال.

رابعاً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي:

أولا / إنكار الدين فالدين خرافة أو أفيون الشعوب والقاعدة التي ينطلق منها بهذا الخصوص أو انطلق منها نظام الاقتصاد الاشتراكي هي (لا إله والحياة مادة).

ثانيا / إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها مملوكة ملكية عامة وفي ظل هذا المبدأ يصبح الفرد أجيراً عند الدولة لا يستطيع العمل لحسابه الخاص.

ثالثا / المساواة، ومفهوم المساواة لديهم لكلٍ حسب طاقته ولكلٍ حسب حاجته.

رابعا / الاعتماد في تخصيص الموارد الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد على جهاز التخطيط المركزي الذي يكرس دور الدولة ويلغي دور الأفراد حيث تتولى الدولة التكفل بتحقيق حاجات الأفراد.

خصائص النظام الاشتراكي:

ظهر النظام الاشتراكي في القرن الثامن عشر الميلادي لكن هذا النظام تطور ونمى وطبق في القرن التاسع عشر على يد سياسيين تأثروا بفكر (ماركس) الذي هاجم النظام الرأسمالي واتهمه بالطبقية واستغلال الأغنياء للعمال استغلالا فاحشا ولهذا نادى بالثورة على أصحاب رؤوس الأموال وضرورة استيلاء العمال على موارد المجتمع حتى يتحقق العدل.

ويمكن تعريف الاشتراكية بأنها: ذلك النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج أي تلغى فيه الملكية الفردية وتوجه الموارد لإشباع الحاجات الاساسيه لا لتحقيق الربح بل تحقيق المزيد من العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

ومن ابرز خصائص هذا النظام :

الملكية العامة لعناصر الإنتاج: (أي لا يسمح بوجود الملكية الخاصة)

منظومة الانتاج موجهة لتحقيق حاجات المجتمع وليس لتحقيق الربح

توزيع الناتج على أساس العمل فقط ولذلك فهو يعتبر العنصر الاهم من عناصر الإنتاج.

وجود جهاز التخطيط المركزي وهو الجهاز المسؤول عن اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالإنتاج او الاستهلاك.

ملاحظات حول النظام الاقتصادي الاشتراكي:

١. **النظام الاشتراكي صادر الكثير من الغرائز الفطرية لدى الإنسان فقد تنكر لحاجة الإنسان إلى التدين وجعل الحياة كلها مادة كما صادر الحرية الشخصية للفرد وغريزة التملك عند الإنسان.**

٢. **هذا النظام لم يستطع الحكم إلا بالحديد والنار مما يدل على عدم قبول طوائف كثيرة من الشعب لهذا النظام بعد قيامه.**

٣. **انعدام الحافز لدى الفرد نتيجة لإلغاء الملكية الفردية أصاب الاقتصاد الاشتراكي في مقتل**

٤. **لم يستطيع هذا النظام تحقيق المبادئ التي قام من أجلها لقد كان هدف المساواة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع هو الهدف الرئيس لهذا النظام لكنه أخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية**

سلبيات النظام الاشتراكي :

- **إهمال مبادئ الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والدور المهم الآلية السوق.**
- **اعتماده على جهاز التخطيط المركزي المسئول عن اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية اليومية.**
- **أغفل هذا النظام الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية بما لها من تأثير مهم على سلوك الفرد فضلا على إن إهمالها يؤدي بشكل سلبي على إنتاجية الفرد ومبادراته.**

كيف عالج أو كيف ينظر النظام الاقتصادي الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية؟

النظام الاقتصادي الاشتراكي لا يقبل التوصيف الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، إلا أن طريقة معالجته للمشكلة وما انتهى إليه في علاجه لهذه المشكلة هو اعتراف بوجودها، لكن نظرة للمشكلة: يرى النظام الاقتصادي الاشتراكي أن المشكلة ليست ندرة الموارد الاقتصادية، وإنما هي نتاج التناقض بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع والتي أفرزها النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال سماحه للإفراد بتملك وسائل الإنتاج ملكية مطلقة ومنحهم حرية التصرف كما يشاءون، وسعي أولئك الأفراد لتعظيم ثرواتهم إلى مدى كبير جعل الناس يشعرون بوجود مشكلة. فمن وجهة النظام الاشتراكي إذا أعيد النظر في أشكال الإنتاج وأساليب التوزيع وأصبحت الدولة هي التي تملك وسائل الإنتاج وهي التي تقوم بعملية تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وليس السوق فإن المشكلة تنتهي، هكذا يرى النظام الاقتصادي الاشتراكي المشكلة

وإذا نظرنا كيف يعالج النظام الاشتراكي المشكلة: نجد أنه يعالجها من خلال جهاز التخطيط المركزي

جهاز التخطيط المركزي: هو جهاز تملكه وتديره الدولة، وهذا الجهاز هو الذي يقوم بحصر كافة الاحتياجات البشرية للشعب في المجتمع الاشتراكي أو في الدولة الاشتراكية، يقوم هو بحصر الاحتياجات أنت ال تطلب الحاجة ولا تقول: أنا أحتاج طعام، شراب، ملابس، كمبيوتر وإلى آخره، الدولة هي تقرر ماذا تحتاج! ة تحدد الاحتياجات ثم إنها تقوم بكفالة فرص العمل للجميع، توظف الجميع ولكنها لا تجعل هناك حوافز لا تجعل لهم من الحوافز ما يتفاوت بينهم في الدخول والأجور بل تكون متقاربة الانتاج في الاقتصاد الاسلامي.

ذكر الدكتور هذا السؤال في اللقاء:

ماهي اهم نقطة اختلاف او تناقض بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي؟

الحرية الاقتصادية في النظام الرأس مالي حرية مضمونه مكفولة مطلقه في حين الحرية في النظام الاشتراكي مكبلة اذ انه ليس من حق الافراد امتلاك وسائل الانتاج والدولة هي التي تتكفل بالعملية الاقتصادية وبقية الناس موظفون لدى الدولة

التناقض والاختلاف في الملكية هل هي خاصه او عامة في النظام الرأسمالي خاصه والنظام الاشتراكي الملكية مشتركة.

المحاضرة السادسة:

الانتاج في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: مفهوم الإنتاج وأهميته في الاقتصاد الإسلامي

ثانياً: عناصر الإنتاج واختلاف عوائدها.

ثالثاً: ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: مفهوم الإنتاج وأهميته في الاقتصاد الإسلامي:

يعرّف الإنتاج لدى المختصين في الاقتصاد بأنه: إيجاد منفعة أو زيادتها ونجد أن الإسلام حث على الصناعة والتجارة والزراعة واهتم بالعمل المنتج في كافة الميادين، وهذا يعني أن مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي قد عني فعلاً بإيجاد المنافع وزيادتها في الوقت ذاته،

- - فحافز الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو تحقيق الربح المادي
- - وحافز الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي هو تحقيق النفع الاجتماعي.
- - أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فالحافز على الإنتاج ليس الربح دون غيره ولا تحقيق النفع الاجتماعي لوحده، بل يجمع الأمرين معاً ويرعاهما بمحفز ثالث هو ابتغاء الأجر من الله تعالى. فالمسلم عندما يزاول النشاط الإنتاجي المنضبط بضوابط الشريعة فهو يمارس عبادة يبتغي بها وجه الله.

في حديث الرسول ﷺ الذي يقول: (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طائر أو بهيمة أو إنسان إلا كان له به صدقة)

الانتاج والعمارة:

مفهوم الانتاج يتضمن العملية التي يتم من خلالها استخدام الانسان لطاقاته وقدراته للاستفادة من الموارد الطبيعية لإشباع حاجه خلال فترة زمنية معينة، ولذلك يرى البعض أن مصطلح (العمارة) لا يخرج عن هذا المعنى في حين يتوسع البعض فيرى أن للعمارة مفهوم أشمل من الانتاج، أذ أن العمارة لفظ يقابل التنمية بالمصطلح الحديث.

نستخلص من ذلك ان العمارة تعنى:

١-اكتشاف الموارد وتجديدها وتعظيم الاستفادة منها.

٢-أن العمارة تستلزم بذل الجهد والعمل الجاد المتقن.

٣-انها تشمل انشطة متنوعة كالزراعة والصناعة والتعلم وغيرها

٤-نظراً لان اداء الانسان لواجباته الشرعية واستقرار حياته لا يتحقق الا بالعمارة.

٥-ان العمارة تعتمد على الانسان وقدراته على تنظيم العمل والاستفادة من الموارد بشكل أمثل.

ثانياً: عناصر الإنتاج واختلاف عوائدها:

اتجه الاقتصاديون في بداية العصر الكلاسيكي إلى تحديد عناصر الإنتاج بثلاثة عناصر: الأرض ورأس المال والعمل.

ولم يكن عنصر التنظيم معروفاً لأن المشروعات كانت صغيرة وكان أصحابها يديرونها بأنفسهم وقد برز عنصر التنظيم كعنصر رابع لعناصر الإنتاج عندما ظهرت المشروعات الصناعية الكبرى،

ويفضل بعض الاقتصاديين اليوم دمج العنصرين (الأرض ورأس المال) تحت اسم رأس المال ودمج العنصرين (العمل والتنظيم) تحت اسم العمل فيكون تقسيم عناصر الإنتاج ثنائياً يشمل عنصرين هما رأس المال والعمل، بحيث تندرج الأرض وما في باطنها من ثروات طبيعية في إطار رأس المال، أما عنصر العمل فيشمل العمل الميداني الذي يقوم به العامل والعمل الإشرافي الذي يقوم به المنظم، وكل عنصر من هذه العناصر يكون له عائدٌ لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية.

أما في الاقتصاد الرأسمالي فإن رأس المال إذا كان نقدياً فعائدة الفائدة التي هي الربا في المنظور الإسلامي وإن كان رأس المال عينيا كالآلات والمعدات فيكون عائدها الإيجار، أما ما يخرج من الأرض من معادن وثروات طبيعية فأسعارها تتحدد في السوق وفقاً للعرض والطلب كما أن إيجار الأرض كمساحة جغرافية يتحدد من خلال الطلب عليها، أما العمل فإن كان إشرافاً وإدارة أي ما يقوم به المنظم من عملية التوليف من عناصر الإنتاج فهذا النوع من العمل

عائده الربح أما الجهد الذي يقوم به العمال في الميدان كالمشروعات التي يديرها المنظمون فلهم الأجور كالذين يعملون في خطوط الإنتاج هؤلاء لهم الأجور الثابتة بخلاف ما لو عملوا لحسابهم الخاص فلهم الأرباح.

أما عوائد عناصر الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي فتختلف عنها في الاقتصاد الرأسمالي:

١- فرأس المال النقدي يكون له نصيب في الربح لأن الربا لا مكان له في الاقتصاد الإسلامي، وإعطاء رأس المال الربح يحقق العدالة بحيث يكون طرفا التعاقد شركاء في المغنم والمغرم،

٢- وإذا كان رأس المال عينيا استحق الإيجار أو تقويمه بقيمة نقدية في مقابل نصيب من الربح، وتكون الآلات والمعدات في هذه الحالة ملكا للمشروع،

٣- وبالنسبة للأرض فقد تعددت الصيغ في عائدها،

٤- أما بالنسبة لعنصر العمل فقد فرق النظام الاقتصادي الإسلامي بين المنظم الذي يتولى الإشراف والعامل المباشر في عملية الإنتاج من حيث العائد فكلاهما يمكن أن يكون عائده الأجر أو حصة في الربح ولا يرى بعض الفقهاء كالخرقي وابن قدامة أن يجمع العامل بين الأجر والربح في عقد واحد.

ثالثاً: ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

من أبرز هذه الضوابط:

ضابط المشروعية أي الحلال والحرام

وهذا يعني أن السلع والخدمات المنتجة لابد أن تكون مباحة شرعا لأن النشاط الإنتاجي في الاقتصاد الإسلامي لابد أن يكون منضبطا بأحكام الشريعة الإسلامية ، إن هذا الضابط بشكل عام تسهم في تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والمال والعقل والنفس ويكون سببا في حفظ المجتمع من فساد العلاقات الاجتماعية كما الحال في تحريم إنتاج بعض السلع وتداولها قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ }المائدة.

ضابط أولويات الإنتاج وهو يهتم بترتيب مجالات الإنتاج حسب أهمية السلع والخدمات بالنسبة للمجتمع وغيره من استقراء النصوص الشرعية حيث ميزوا بين ثلاث مستويات:(المصالح الضرورية والمصالح الحاجية والمصالح التحسينية)

ضابط إتقان الإنتاج:-

يقول النبي ﷺ:(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) فالحديث واضح وصريح في أهمية إتقان الإنتاج وهذا يستلزم أن تبذل إدارة المشروع والعاملين فيها سواء كانوا قطاعا خاصا أو عاما الجهد في اختيار واتباع الأساليب التي تسهم في تحسين ورفع جودة المنتج.
ومن أهم ما يساعد على الإتقان في إنتاج السلع:

١- الاهتمام بمواصفات المنتج فعندما يتم تحديد هذه المواصفات لابد من مراعاة التوازن والملاءمة بين عنصر الجودة والتكلفة.
٢- العناية بالمتابعة والمراقبة لأن ضبط الجودة يتطلب تصحيح المسارات التي يصيبها خلل ما أثناء مراحل العملية الإنتاجية.
٣- العناية بالمظهر الخارجي للسلعة من حيث التغليف والتعبئة والنقل مما يؤدي إلى المحافظة على مستوى جودة السلعة وظهورها بشكل مقبول لدى المستهلك.

الاستهلاك في الإسلام:

١) أولاً: الفرق بين سلوك المستهلك في الاقتصاد الرأسمالي وسلوك المستهلك المسلم (في الاقتصاد الإسلامي).
٢) ثانياً: ضوابط الاستهلاك في الإسلام.

أولاً : سلوك المستهلك في الاقتصاد الرأسمالي:

لا يمكن أن يعيش الإنسان في هذه الحياة على نحو مريح يمكنه من أداء وظيفته في تعمير هذه الأرض دون إشباع العديد من الحاجات، لكن الناس كثيرا ما يتفاوتون في تقديرهم لهذه الحاجات في مستوى الإشباع وذلك إما بسبب اختلاف مستوى الدخل المتاح لكل فرد، أو بسبب تأثير العوامل الاجتماعية على سلوك المستهلك.

إن المستهلك في الاقتصاد الرأسمالي يقدم على شراء سلعة معينة إذا شعر أن استهلاكها يعود عليه بالمنفعة، لذا فهو يسعى لتعظيم الاستفادة من دخله المتاح لشراء أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، ويحدد الكمية المشتراة من سلعة ما عندما يتساوى مقدار ما يضحي به من منفعة الثمن مع منفعة السلعة المشتراة، أي تساوي منفعة السلعة مع منفعة الثمن الذي يدفعه لشراء تلك السلعة وهو ما يعرف بتوازن المستهلك.

ما مفهوم المنفعة وكيف تحدد أو تقاس؟

مفهوم المنفعة أو الإشباع لازال غامضا وقياسها ليس بالأمر السهل اليسير إذا أخذنا بالاعتبار تفاوت الناس في أذواقهم وتفضيلاتهم، لكن الاقتصاديون الغربيون يتفادون الدخول في هذه التفاصيل، ويعتبرون هذا المفهوم شاملاً لكل الأذواق والرغبات فكل إشباع لرغبة يعتبر منفعة، وقد حاولوا إيجاد معيار كمي لقياس المنفعة التي يحصل عليها الفرد عند المقارنة بين منافع السلع التي يحتاجها.

ولهذا يسعى المستهلك عند اختياره للمنفعة بين عدد من السلع للحصول على أكبر قدر من وحدات المنفعة في حدود دخله المتاح، لكن شعور الاقتصاديين بعدم واقعية هذا التحليل جعلهم يستبدلون أسلوب القياس الكمي لمنفعة السلعة بأسلوب التحليل التفضيلي، ترتيب الأولويات أي قدرة المستهلك على المقارنة بين سلعتين أو أكثر من حيث التفضيل وهذا ما يعرف بمنحنيات السواء أو التفضيل، لكن هذا الأسلوب يظل قاصرا لإهماله متغيرات اقتصادية مثل تغيرات السعر وأذواق المستهلكين، كما أن هذا التحليل يرتكز على قوة المستهلك الرشيد اقتصاديا على اتخاذ قرار سليم لاختيار التوليفة المناسبة من السلع، وهذا الافتراض غير صحيح في كثير من الأحيان. فافتراض توافر الرشد لدى المستهلك وافتراض تطابق دالة التفضيل مع دالة المنفعة الحقيقية للمستهلك يخالف الواقع، وبهذا يتضح لنا سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي الذي يعتمد على معايير ذاتية مادية لا تخضع لقيم دينية أو أخلاقية فكل الأشياء التي يؤدي استهلاكها إلى إشباع رغبة أو غريزة إنسانية فهي سلعة وخدمات مقبولة.

ثانياً: قواعد نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي: -

فإن نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تختلف في قواعدها ومسلماتها عن نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي ونتناول فيما يلي أبرز القواعد التي تبنى عليها نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي:

أولاً / الدخل:

فله أهمية وتأثير على سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي لكن هذا التأثير محكوم بقواعد أخرى وفي قوله تعالى: {لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ} دلالة على تأثير هذا الدخل على سلوك المستهلك فالمسلم إذا اتسع رزقه، مطالب بالتوسع بالإنفاق والاستهلاك في ظل الالتزام بالضوابط والمعايير الأخرى التي تحكم الاستهلاك.

ثانياً / الرشد الاقتصادي:

لا يلغي الاقتصاد الإسلامي مبدأ الرشد الاقتصادي كافتراض نظري ذو أهمية في التحليل الاقتصادي لكنه يخضع هذا المبدأ للبعد الديني العقدي وفي الإسلام لا يمكن القول برشد المستهلك المطلق، فسلوك المستهلك قابل للانحراف تحت تأثير بعض المغريات والمؤثرات بحيث تكون قراراته في بعض الأحيان غير رشيدة وغير اقتصادية بل تضر ببعض مصالح الفرد والمجتمع قال الله تعالى: {زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاء وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ }آل عمران١٤.

وقد جاء الإسلام بالحجر على السفيه كي لا ينفق الأموال ويستهلكها بغير رشد. فالرشد الاقتصادي في الإسلام ليس فقط هو الموازنة بين الدخل المتاح وأنواع السلع والخدمات ومزاياها فقط بل إن هذه الموازنة لابد أن تتم ضمن تعاليم وضوابط الشريعة الإسلامية.

ومن أهم هذه الضوابط والتعليمات:

١ــ الامتناع عن استهلاك السلع المحرمة كما أن النظام الإسلامي وضع ضوابط شرعية لاكتساب المال فقد أوجب على الفرد ضرورة أن يكون الاستهلاك منضبطا في المشروعية أي اجتناب استهلاك السلع المحرمة كالخمر والخنزير وغيره.

٢ــ الامتناع عن الإمعان في التنعم والترف المنهي عنه: يمقت الإسلام الترف ويعده سلوكا شاذاً وسبباً في نزول العذاب ودمار الأمم وهلاكها، يقول الله تعالى: {وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً} الإسراء١٦.

ــ الحذر من إضاعة المال بالإسراف والتبذير والسفه: هو تجاوز القصد والاعتدال في الإنفاق وهو ما دون الترف، أما التبذير فيعني إنفاق المال وتفريقه إسرافا في غير ما ينبغي وقد حرم الإسلام الإسراف والتبذير لما يترتب عليهما من تبديد وإضاعة لموارد الفرد والمجتمع وهي موارد ينبغي

الحفاظ عليها والاقتصاد في إنفاقها قال تعالى:{وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ}الأعراف٣١.وقال تعالى:{إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً} الإسراء٢٧

أما السفيه عند الفقهاء فهو المبذر لماله والمسرف فيه والذي يعمل بخلاف أحكام الشرع ويتبع هواه. وقد نهى الإسلام أن تدفع إليه الأموال قال الله تعالى: {وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً} النساء. والحجرعلى السفيه في الإسلام يمثل صورة من صور الحرص على عدم إهدار الموارد والإسراف فيها.

الفصل الخامس : السوق:

- اولاً: مفهوم وتعريف السوق
- ثانياً: انواع السوق في الاقتصاد الرأسمالي
- ثالثاً: ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي
- قضية التسعير في الاسلام

السوق:

تعريف السوق: يطلق السوق بالمفهوم العام على المكان الذي يلتقي فيه البائعون بالمشترين لتبادل السلع والخدمات. وتعريف السوق بالمفهوم الاقتصادى هو: أن السوق عبارة عن إمكانية التقاء البائعين بالمشترين لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج دون أن يشترط مكان معين .وهناك من تعريفات السوق هو: المنطقة التي يكون فيها البائعون والمشترون على اتصال وثيق ببعضهم البعض بحيث يكون للثمن الذي يدفع في جزء من السوق اثر على أثمان بقية أجزائه الأخرى.

وظائف السوق:

١- التمكين من تبادل السلع والخدمات .

٢- إمكانية التقاء البائعين بالمشترين.

أنواع السوق في الاقتصاد الرأسمالي : يقوم السوق بدور رئيس في الاقتصاد الرأسمالي من خلال العديد من القرارات التي يتخذها الافراد مستهلكين أو منتجين بتخصيص الموارد في ظل تدخل حكومي محدود . ويؤثر شكل السوق وطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة فيه على مستوى الاسعار واسلوب تحديدها ومن اهم اشكال السوق في الاقتصاد الرأسمالي:

١- سوق المنافسة التامة أو الكاملة.

تتصف هذه السوق بعدد من الخصائص هي بمثابة الشروط التي وضعت لهذا النوع من الأسواق:

- المعرفة التامة بأسعار السلع والخدمات
- حرية الانتقال
- حرية الدخول لسوق والخروج منه
- تجانس الوحدات من السلعة والتشابه التام بينها بحيث لا يكون هناك تفريق من المستهلك بين وحدات السلعة المنتجة
- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لا يؤثر أي فرد كان منتج أو مستهلك أو مجموعه منهم على المعروض من السلع أو على المطلوب منها
- ترك الأسعار تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب وبتلي عدم التدخل لتحديد السعر.

٢- سوق المنافسة الاحتكارية .

ومن ابرز خصائص هذا السوق:

- كثرة عدد البائعين و المنتجين.
- التمايز وعدم التجانس التام لوحدات السلعة المنتجة.
- اثر الدعاية والإعلان في اتخاذ القرارات التسعيرية
- انخفاض القيود في الدخول للسوق والخروج منه.

٣- سوق احتكار القلة . وتتصف هذه السوق:

- بوجود عدد قليل من البائعين أو المنتجين
- تأثر كل بائع أو منتج بسياسة الآخرين التسعيرية.

٤- سوق الاحتكار التام أو الكامل :

ويقصد به انفراد منتج وحيد قادر أو يستطيع فرض السعر الذي يريد مع عدم وجود سلعه بديله لسلعته.

ذكر الدكتور هذه الاسئلة:

ايهما افضل بالنسبة لمصلحة المنتج والمستهلك والمصلحة العامة بشكل عام؟

سوق المنافسة التامة الكاملة.

ولماذا نظام الاقتصاد الاسلامي يميل لسوق المنافسة التامة الكاملة؟

لان في هذا السوق حرية ولكن يجب ان تكون منضبطة بتعاليم الشريعة الاسلامية.

المحاضرة السابعة:

بالنسبه لـ موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه الأنواع:

يحرص الاقتصاد الإسلامي على أن تكون هناك سوق منافسه تامة وكاملة لكن هذه السوق لان فيها بعض الشروط التي تعتبر غير واقعيه فانه لا يقرها وذلك مثل الكثرة من المنتجين أو المستهلكين وهذا الشرط قد لا يمكن تحقيقه. وأيضا هو ينادي بان تكون هناك حرية لكن هذه الحرية أيضا لا تكون حرية مطلقه بل يحده بحدود وضوابط. أيضا عدم وجود أي نوع من التكتلات وترك الأسعار تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب وهذا هو الأصل فيها ويمكن أن يتدخل ولي الأمر فيها إذا دعت الحاجة عند وجود انحراف في السوق وإذا وجد شيء من الاحتكار أو التواطؤ .أيضا المكان لا ينبغي ألا تستأثر به فئة دون أخرى بل يترك الحرية للجميع .المعرفة التامة بأحوال السوق وهذا يفترض أيضا أن يكون لدى المستهلك والمنتج المعرفة بأحوال السوق من حيث الأسعار والكميات وكذلك من حيث الاهتمام بجوده السلع وأنواعها وأنواع المؤسسات التي تنتجها. الاقتصاد الإسلامي يختار من هذا الشروط ما يتلاءم ويكون ويتحقق واقعيا.

إما بنسبه للاحتكار. طبعا التنافس المنافسة المشروعة تقر الشريعة الإسلامية وينبغي تحقيقها ولكن إذا تعدت وكانت منافسه غير مشروعه فان الاقتصاد الإسلامي يمنعها. أيضا لا يقر الاقتصاد الإسلامي الاحتكار بمختلف أنواعه لما فيه من أضرار.

هنا ذكر هذه الاسئلة:

أي الاسواق أقرب لفكر النظام الاقتصادي الاسلامي؟

سوق المنافسة التامة الكاملة.

ما رأي النظام الاقتصادي الاسلامي في سوق الاحتكار؟

الاحتكار يسبب ضرر وهو محرم شرعاً.

ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي :

مقدمة : تقوم السوق الاقتصاد الإسلامي بدور رئيس وأساسي في تخصيص الموارد وتوجيهها حيث تعمل كآلية توازن بين حاجات الأفراد المستهلكين والتي تترجم في صورة طلب وبين الموارد المتاحة وطريقة استخدامها في صورة عرض حيث يعمل حافز الربح على استجابة المنتجين لطلبات المستهلكين من خلال السوق أي أن تخصيص الموارد في الاقتصاد الإسلامي يسترشد بمؤشرات الأسعار والأرباح ومما يميز الاقتصاد الإسلامي في هذا الجانب انه يعمل على ضبط السوق بضوابط تضمن كفاءة هذا السوق وعدم انحرافها في عملية التخصيص نحو إنتاج سلع كماليه التي تهم فئة قليله من أفراد المجتمع على حساب السلع الأساسية التي تهم الفئة الواسعة منهم أي انه سيراعي فيها الأولويات ومما يساعد السوق على أداء هذا الدور بكفائه نظام التوزيع الذي يسعى إلى تقليل التفاوت في الدخول والثروات.

ومن أهم ضوابط الاقتصاد الإسلامي اتجاه السوق لدعم التخصيص النافع لموارد المجتمع ما يلي :

١- منع تداول السلع الضارة. هناك ارتباط وثيق بين تحريم إنتاج السلع والخدمات الضارة وتحريم تداولها في السوق يقول عليه الصلاة والسلام (أن الله حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها وحرم الخنزير وثمنه) ويؤدي هذا الارتباط إلى نقاء السوق من تلك السلع التي تلحق الضرر في الأفراد والمجتمع.

٢- منع الغش وهو: إخفاء عيوب السلعة. من القواعد الأساسية لتبادل في السوق إظهار مزايا السلعة وعدم إخفاء عيوبها أن وجدت وذلك لضمان عدم إلحاق الضرر بأحد المتعاملين ولهذا اقر خيار العيب في حالة وجود عيب في السلعة من غش أو غيره إلى جانب الوعيد الشديد لمن يستخدم الغش لترويج سلعة ففي الحديث المشهور (من غشنا فليس منا). عدم جواز الحلف الكاذب لأجل إنفاق السلعة وبيعها لهذا ثبت في الحديث (ثلاثة لا ينظر الله إليهم وذكر منهم المنفق سلعته بالحلف الكذب) وهذا يدل إلى الوضوح التام والصدق وعدم إخفاء أي عيب في السلعة

٣- النهي عن بيوع الغرر والجهالة في السوق. نهى الإسلام عن بعض التعاملات التي قد تتم داخل السوق ومنها تلك البيوع التي تتصف بالخداع أو عدم اليقين أي الجهالة والغرر

ومن أمثلته ما يلي:

- النهي عن بيع السلع قبل اكتمال حيازتها نظرا لما يؤديه ذلك من اضطراب في الأسعار واستخدامها وسيله لجني الأرباح دون تقديم خدمه حقيقية في نقل أو تخزينها ففي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام انه قال: (لاتبع ما ليس عندك) ومن حكمة النهي عن ذلك ما قد يترتب على هذا الأسلوب من نزاعات قد تحدث بين البائع والمشتري عند عدم قدرة الأول على تسليم السلعة لطرف الثاني بسبب أو لأخر.

النهي عن تلقي الوافدين وهم الركبان الذين يقدمون على السوق من خارجه من اجل تحقيق العدل بين الطرفين البائع والمشتري وعدم اللحاق الظلم أو الغبن بأحدهما إلى جانب الحرص على استقرار السوق ورواجها فقد نهى الإسلام عن تلقي الوافدين إذا احضروا سلعهم قبل أن يصلوا إلى السوق ويتعرف على الأسعار السائدة وقال عليه الصلاة والسلام (لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق) وقال عليه الصلاة والسلام (لا تتلقوا الركبان) الحديث

٤- تطبيق معايير الجودة من خلال تحريم تطفيف الكيل والوزن . أن تحريم لتطفيف الكيل والوزن قاعد رئيسيه من قواعد تنظيم التبادل في السوق وقد توعد الله المطففين وذلك في قوله تعالى: (ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) الآية. والتطفيف في الكيل والوزن يشمل أيضا الإخلال بمواصفات الجودة والإتقان في السلعة أو إنقاص المواد الأساسية الأصلية التي تدخل في تصنيعها واستبدالها بمواد أخرى مقلده أو ارخص ثمناً بحيث لا يستطيع المشتري معرفة ذلك وان الاهتمام بمواصفات الجودة والإتقان في السلع والخدمات أصبح سمه رئيسيه من سمات الصناعة في معظم دول العالم وهذا ما جعل كثير من المجتمعات والحكومات تسعى إلى إنشاء أجهزه حكومية أو مستقلة تعنى بضمان التزام بمواصفات ومعايير الجودة .وقد ثبت أن جودة السلعة سبب رئيسي في أن تحصل على السعر العادل ويحقق المنتج من خلال ذلك أرباح عالية والمنافسة تقتضي أن تكون السلعة على مستوى عالي من الجودة وإلا فان المستهلك سوف ينصرف عنها

٥- تحريم التدخل غير المشروع . يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى كفالة حرية السوق من خلال الطلب والعرض لأجل تحديد الأسعار ومنع أي تدخل مفتعل للتأثير على دور السوق في تحديد الأسعار ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

أ-النهي عن النجش .والنجش هو: تعمد الزيادة في سعر السلعة ممن لا يريد شرائها ولهذا نهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم (لا تناجشوا).

ب-عدم جواز سوم الرجل على سوم أخيه وكذلك بيع الرجل على بيع أخيه. وذلك من اجل إفساد الصفقة أو من اجل إفساد إتمام العملية بين المتعاملين البائع والمشتري يقول عليه الصلاة والسلام (لا يبع بعضكم على بيع بعض) ويقول أيضا عليه الصلاة والسلام (لا يسم المسلم على سوم أخيه) وهذا فيه دليل على حرص الإسلام على توفير الاستقرار في الأسواق حتى يتم عقد الصفقات على أسس واضحة

ج-تحريم الاحتكار. الفقهاء تحدثوا على الاحتكار وفيما يتعلق بتعريفه وقد ذكروا تعريفات عده وهل هو يختص بالأقوات فقط أو يشمل ذلك كل ما يحتاجه الإنسان ويحتاجه المسلمون من التعريفات هو تدخل بائع أو أكثر من اجل رفع سعر السلعة في السوق بقصد الإضرار بالمستهلكين وقد نهى الإسلام عن الاحتكار بأحاديث كثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام (من احتكر فهو خاطئ) وقوله عليه الصلاة والسلام (المحتكر ملعون والجالب مرزوق)

- والاحتكار يعكس العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشره منها.
  - ارتفاع المستوى العام للأسعار عن المستوى الطبيعي .
  - وكذلك من الآثار اختفاء السلع ونقص المعروض منها.
  - كذلك انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد بحسب درجة الاحتكار ونسبة ومدى تعدد الاحتكار للسلع والخدمات في المجتمع.
  - إهدار موارد المجتمع واستنزافها وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل.
  - انخفاض مستوى الجودة والإتقان في السلع المحتكرة.

- تقليل حوافز المنافسة المتمثل في تحسن الجودة وخفض التكاليف.
- أن الاحتكار يؤدي إلى العديد من المفاسد الاقتصادية والاجتماعية. كانتشار الرشوة والمحاباة وغيرها.

- ٦-الالتزام بالضوابط الاخلاقية في السوق امتداداً لتلازم الجانب المادي والجانب الاخلاقي في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد اسلامي فأن للأخلاق دورا فاعلا في التأثير في سلوك الافراد داخل السوق ومن هذه الاخلاقيات الالتزام بالصدق والأمانة والسماحة والسهولة والوفاء بالعهود وغيرها ولهذا فأن هذا الضابط بالالتزام بالأخلاقيات في السوق يؤدي الى زيادة كفاءة السوق وإلى زيادة تنمية الموارد وكذلك زيادة الارباح والاستفادة كلآ من المنتج والمستهلك الاستفادة الكاملة من الموارد.
- هذه باختصار أهم الضوابط السوق الاقتصاد الاسلامي والالتزام بها يؤدي إلى ان تقوم السوق بإداء دورها بكفاءة عالية.

تحديد الاسعار في الاقتصاد الاسلامي:

تتحدد الاسعار في الاقتصاد الاسلامي طبقا لقوى العرض والطلب باعتباره يحقق العدالة بتراضي الطرفين من جهة وباعتباره حافزا رئيس على نمو النشاط الاقتصادي واستقراره.

هنا ذكر هذا السؤال:

هل يجوز للجهات الحكومية ان تقوم بتحديد الاسعار في الاقتصاد الاسلامي؟

لايجوز التسعير في الحالات العادية وهذا هو الاصل.

من حيث المفهوم أو تعريف التسعير:

يعّرف الفقهاء التسعير: بإن يأمر السلطان أو نائبه أو كل من ولّي من امور المسلمين أمراً أهل السوق أن لا يبيع أمتعتهم إلا بسعر كذا منعوا من الزيادة عليه او النقصان لمصلحه ولا يختلف مفهوم الاقتصاديون للتسعير ألا أنه ينصرف للحالات العامة التي يكون فيها الإنزال للتحديد السعر دون زيادة وبهذا يكون التسعير تحديد الدولة أو الحكومة سعر معين للخدمة وإلزام الناس بذلك السعر دون زيادة ..

اما فيما يتعلق بحكم التسعير عند الفقهاء:

يقّسم الباحثون أراء الفقهاء الى قسمين:

أحدهما يرى تحريم التسعير وآخر يرى جوازه عند الحاجة ويدرجون تحت الراي الاخير شيخ الاسلام ابن تيميه وابن القيم رحمهم الله.

الراي الاول : في الحقيقة أن الفقهاء متفقون على تحريم التسعير في الاحوال الطبيعية ولم يقول احد بجوازه وقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على ان الأصل في التسعير التحريم مستدلين بأدلة منها قوله تعالى (يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ألا أن تكون تجارة عن تراض منكم) حيث اشترطت الآية التراضي والتسعير لا يتحقق به التراضي ومن السنة يقول عليه الصلاة والسلام (لا يحل مال أمرئ مسلم إلا بطيب نفس منه) وعن انس رضي الله عنه قال (غلا السعر في المدينة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فقال الناس يا رسول الله غلا السعر فسّعر لنا قال الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله بمسّعر القابض الباسط الرازق واني لا ارجو ان القى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال.

يقول ابن قدامه رحمه الله والدلالة في هذا الحديث من وجهين:

- الوجه الأول انه صلى الله عليه وسلم لم يسّعر وقد سألوه ذلك ولو جاز لإجابهم إليه
- والوجه الثاني أنه هو علّل ذلك بكونه مظلمه والظلم حرام وقد استدلوا أيضا بالمعقول وهو ان الناس لهم حرية التصرف في اموالهم والتسعير حجر عليهم والامام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره لمصلحه المشتري برخص الثمن أولى من نظرة لمصلحه البائع بتوفير الثمن.

الرأي الثاني جواز التسعير أو وجوبه وإن كنت تحدثت او تكلمت إلى انه ليس هناك خطأ والذي جنّب كثير من الباحثين عند تقسيم أحدهم يرى تحريمه واحدهم يرى جوازه فهذا الاصل التحريم وترك ذلك لقوى العرض والطلب تتحدد الاسعار عن طريقها. فمتى يجوز التسعير؟

جواز التسعير عند التدخل المفتعل للتأثير على آلية السوق وعملها الطبيعي من خلال التواطؤ بين البائعين او البيع لفئه معينه او الاحتكار...

- ما يؤكد على هذا المعنى شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله إذا يقول (فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء أي نقص او من كثرة الخلق اي زيادة الطلب فهذا إلى الله فإلزام الخلق بان يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق) انتهى كلامه رحمه الله

ويقول ابن القيم (إذا امتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة وهي قيمة السوق التوزانية فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير الا الزامهم بقيمة المثل) انتهى كلام ابن القيم رحمه الله.

هذه الحالات التي ناقشها شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله وابن القيم خاصة الحالات الطارئه فهنا يتم التدخل من ولي الأمر وفقاً للآتي يفهم من كلام ابن تيميه:

أولا: التدخل بالتسعير لا ينبغي ان يحدث إلا كحل اخير لا يلجأ إليه إلا إذا تعيّن إلا إذا كان حاجه الناس لا تندفع إلا به

ثانيا: يتم التدخل حتى تعود الاسعار إلى حالتها الطبيعية فيزول التسعير بزوال الحالة التي ادت إليه

ثالثا: ان يكون التسعير محقق للعدل بين الطرفين فيعطى هؤلاء التجّار ربحا معقولا يقول القاضي أبو الوليد الباجي ان التسعير بما لا ربح فيه للتجّار يؤدي إلى فساد الاسعار وإخفاء الأقوات واتلاف أموال الناس انتهى كلامه فهذه مفاسد تحصل بما لا ربح فيه هذا باختصار ما يتعلق بالتسعير...

الآثار الاقتصادية للتسعير:

يؤدي تدخل الدولة او الحكومة للتسعير للعديد من الآثار الاقتصادية إذا كان السوق يعمل بشكل طبيعي وبكفاءة عالية

١. نقص الكميات المتاحة من السلع حيث يؤدي التسعير إلى وجود واستمرار الفجوة بين الطلب والعرض مما يعني اختفاء كميات من السوق أو نقص مستمر فيها.
٢. تزايد التكاليف المالية والإدارية من المعلوم إن إدارة التسعير المسئولة عنه تحتاج إلى تكاليف كثيره بالإضافة إلى تكاليف مراقبة التزام الاسواق والتجّار الى الاسعار المحددة.
٣. التسعير في غير مصلحه المستهلك حيث ان آلية السوق تعد أفضل وسيله تحمي مصالح المستهلكين من قبل المنتجين عندما تترك لتعالج حالات الارتفاع الطبيعي للأسعار.
٤. ظهور السوق السوداء هي سوق ثانوية غير نظاميه تنشأ وربما في حالة قلة السلع مما يؤدي الى التبادل في هذه السوق بعض السلع بأسعار أعلى من السعر المفروض وهذا يؤدي الى ظهور مثل هذه السوق لها تأثير سلبي على المجتمع والانتاج.
٥. انخفاض مستوى الجودة وانعدام الحوافز.
٦. اهدار الموارد وتعطيلها.
٧. انخفاض وتدني كفاءة الاقتصاد في تخصيص الموارد.

اسئلة نهاية اللقاء:

أي شكل من اشكال السوق أقرب للنظام الاقتصادي الاسلامي:

١. **سوق المنافسة الكاملة. (الاجابة)**
٢. المنافسة الاحتكارية.
٣. الاحتكار التام.

ما الفرق بين المنافسة التامة والمنافسة الاحتكارية؟

الفرق الوحيد في طبيعة السلع في المنافسة التامة السلع متجانسة وفي المنافسة الاحتكارية يوجد تمييز ما بين السلع.

هل التسعير في الاقتصاد الاسلامي: (التسعير محرم عموما ولكن اجتهد العلماء والفقهاء بما ان لهدف هو المصلحة العامة وجلب المصالح ودرء المفاسد والحفاظ على مصالح الناس وممتلكاتهم وأصبح بالسوق مشكلة)

١. محرم
٢. جائز
٣. **جائز بضوابط او حالات استثنائية.**

المحاضرة الثامنة:

الفصل السادس

نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي:

يتميز نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي بانه يقوم على ثلاث مراحل أساسية :

الاولى /مرحلة توزيع ماقبل الانتاج وتعرف بتوزيع مصادر الثروه او التوزيع الشخصي.
الثانية /مرحلة توزيع الدخول على عناصر الانتاج مرحلة التوزيع الوظيفي.
الثالثة / مرحلة إعادة التوزيع
وهذا التنظيم يساعد على تحقيق هدفين رئيسيين: -

١-توفير حوافز الانتاج وتنميته.
٢-تحقيق قدر أكبر من العدالة من خلال طبيعة ذلك التنظيم المتدرج.

وبواسطته ومن خلال ادوات متميزة له أثر كبير في تحقيق ذلك وسوف نتناول بإيجاز تلك المراحل ويتم التركيز أكثر على المرحلة الثانية وخاصة فيما يتعلق بالعوائد التي يحصل عليها اصحاب عناصر الانتاج المشاركين في العملية الإنتاجية...

فيما يتعلق بالمرحله الاولى مرحلة التوزيع ماقبل الانتاج: يتميز الاقتصاد الاسلامي بانه يهتم بتوزيع مصادر الثروة على افراد المجتمع لأنها أصل الانتاج وتشمل مصاد الثروة الموارد الطبيعية من اراض ومعادن وغيرها والثروة الإنتاجية التي دخلت عليها يد الانسان فأصبحت رأس مال إنتاج ولقد اهتم الاسلام بتوزيع مصادر الثروة من خلال تنظيماته للملكية الفردية والملكية العامة تنظيما متميزا عن النظام الرأس مالي حيث أقر الاسلام الملكية العامة لبعض الموارد الطبيعية الهامه وجعل الدولة مسؤوله عن المحافظة عليها ولم يتركها للملكية الفردية كالاقتصاد الرأس مالي كما أقر الملكية الفردية وجعل لها من الضوابط والقواعد ما يكفل اداء الدور المنوط بها بكفاءة من حفز الفرد على الانتاج وتنميته مع مراعاة مصالح المجتمع وذلك فإن الاقتصاد الاسلامي يقوم بالتوزيع في مرحلة تسبق المرحلة الإنتاجية وهي مرحلة توزيع مصادر الثروة

ويقسم الاقتصاد الاسلامي مصادر الثروة الى قسمين:

١-قسم يجري عليه التمّلك الفردي حيث يستطيع الانسان تمّلكه من خلال الجهد البشري والحال الذي يمتلكه الانسان.

٢-قسم لا يجري عليه التملك الفردي في أي حال من الاحوال بل هو يخضع لإدارة الدولة وملكيتها العامة وتقوم الدولة باستثمار ما تحت يدها من موارد طبيعية وتوزّع العائد على جهتين

الجهة الأولى تمويل الاحتياجات الأساسية للدولة.

الجهة الثانية إشباع الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين والمحتاجين وتوفير مستوى معيشي مناسب لهم.

هذا فيما يتعلق بالمرحلة الاولى التوزيع.

المرحلة الثانيه وهي مرحلة التوزيع الوظيفي على عناصر الانتاج:

بعد أن حدد الاقتصاد الاسلامي نظم مصادر الدولة من موارد الطبيعية من خلال بيان كيفية اكتساب الفرد لبعض تلك المصادر يقوم الاقتصاد الاسلامي في مرحلة ثانيه من نظام التوزيع بتوزيع الدخل على عناصر الانتاج التي اسهمت في العملية الإنتاجية وبهذا فان دخل كل انسان يتحدد من خلال امتلاكه للخدمة الإنتاجية او اكثر واسعار هذه الخدمات في السوق وهذا يعني ان الاقتصاد الاسلامي يأخذ في الاعتبار أن عدالة التوزيع تقتضي ان يحصل كل انسان على دخل بقدر ما يبذل من جهد ومال لان جهده وعمله يؤدي الى زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع وسنشير إلى العناصر الإنتاجية واستحقاقها للعائد سواء شارك في الربح والمشاركة او الاجر العناصر الإنتاجية التي تستحق الأجر كعائد.

عنصر العمل وذلك فيما إذا كان يحصل على اجر إذا كان نوع العمل محدد ويعطى اجر محدد على الاعمال

الارض في حالة إيجاراتها ورأس المال العيني إذا قام صاحبه بتأجيره واما العناصر الإنتاجية التي تستحق الربح كعائد ف رأس المال النقدي ويستحق الربح لما فيه من المخاطرة ويسهم في مشروع انتاجي. وراس المال العيني الثابت في بعض الحالات التي يقدمه صاحبه كمشاركه في العملية الإنتاجية والمنظم وهو يختلف يتحمل المخاطرة فإما ان يكون صاحب رأس المال فتقتصر مشاركته في دفع المال وله الحق في الاشتراط في نوع النشاط الذي يمارسه دون التدخل في إدارة المشروع والمنظم العامل الذي يخاطر في عمله فيتولى إدارة المشروع ودون أن يكون له أجر محدد والارض أيضا يمكن أن تأخذ عائدا كجزء من النتائج إذا ساهم بها صاحبه في المشاركة.

ننتقل الى المراحلة الثالثة وهي مرحلة اعادة التوزيع نتناولها بشئ من التفصيل:

يتميز الاقتصاد الاسلامي بانه لا ينصرف الى الدخل فقط بل الدخل والثروة معا وذلك من اجل ان تكفل اعادة التوزيع اكبر قدر ممكن من العدالة بين الافراد بحيث تغطي اعادة التوزيع ما قد يوجد من انخفاض في مستوى المعيشة لدى بعض الافراد الذين لم يتمكنوا من تغطيته من خلال توزيع مصادر الثروة او من خلال توزيع الدخل أي المرحلتين السابقتين اما لعدم امتلاكهم شيء من عناصر الانتاج او لعدم كفاية ما يمتلكونه في تغطية احتياجاتهم ولذلك فان اعادة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي تحقق التداول المستمر لانتقال الاموال من الاغنياء الى الفقراء بواسطة وسائل ذات فاعليه كبيره . وسنتعرف بشرح اهم اعادة ادوات اعادة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي ومنها الزكاة والميراث والكفارات والنفقات والصدقات وغيرها.

الاداه الأولى الزكاه ودورها في تحقيق العدالة:

تمارس الزكاة دور رئيسي في تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات ومن اهم ميزات الزكاة التي تكفل تحقيق اهدافها في المجال التوزيعي

ما يلي:

. اولاً. الزكاة فريضه اسلاميه وركن من اركان الاسلام لها صفة الالتزام والإلزام على كل مسلم تجب عليه الزكاة دفعها اختيارا فان امتنع فان للدولة الحق في تحصيلها منه بالقوة والأدلة كثيره منها قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقه تطهرهم و تزكيهم بها ...الآية) وقد حارب ابو بكر الصديق رضي الله عنه حارب المرتدين الذين امتنعوا عن دفع الزكاة وقال قولته المشهورة (والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه).

ثانياً. انها لاترد على الدخل فقط كما هو الحال في معظم ادوات اعادة التوزيع في النظام الاقتصادي الوضعي بل ترد على الدخل والثروة معا فهي تفرض على النقود وعروض التجارة والذهب والفضة وبهيمة الانعام وعلى الحبوب والثمار.

هنا جاء سؤال هل الزكاة تدفع على الدخل أو الثروة؟ على كلاهما

ثالثاً. ارتباطها بالعقيدة الدينية وكونها عباده يوفر لها حافزاً ذاتياً مما يعطيها فاعليه أكبر من غيرها مقارنه بالضرائب التي تحتاج الى جهاز مرقابه واشراف وما يتطلبه ذلك من توفر اجهزه بشريه ومادية ورغم ذلك يمكن التهرب من دفعها.

رابعاً. تتصف الزكاة بشمول من ناحية الافراد المكلفين فهي تشمل كل من يملك نصاب حتى غير المكلف في الرأي او على الرأي الراجح فهي لا تخصص بفئه دون اخرى او بقطاع انتاجي دون آخر كما ان الشمول يعني من وجه آخر انها تشمل الاموال النامية بأنواعها المختلفة ولا يستثنى منها مال أي كان طالما انه نامي وهذه الخاصية تؤدي الى توسيع رقعة الاموال التي تفرض عليها الزكاة مما يؤدي الى الزيادة في حصيلة إرادات الزكاة .

خامساً. تتصف مقاديرها بالاختلاف تتراوح ما بين ٢ ونص % الى ١٠ % وهذه النسبة إذا نظر اليها بالنسبة الى الاموال التي تجب فيها الزكاة فإنها تعطي حصيلة كبيرة ومتنوعة فضلا عن ان اختلاف وتنوع هذه الاموال يؤدي الى سد حاجات الافراد المحتاجين ذلك ان حاجات الافراد منها ما يقضى بواسطة النقود ومنها ما يأخذ عيناً والزكاة تنوعت في ذلك وهذا التنوع في حصيلة الزكاة يؤدي الى دور أكبر في الزكاة في سد حاجة الفقراء.

سادساً. لقد تولى الله سبحانه وتعالى بنفسه تحديد مصارف القران الكريم ولم يبين القران الكريم انواع الاموال التي تجب فيها الزكاة او مقاديرها بل حددتها السنه النبوية وهذا التوجيه يدل على ان الأهمية الاكبر لأداء الزكاة لدورها في تحقيق العدالة يعتمد على الالتزام بهذه المصارف يقول تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) فهي تنصرف اساسا وتصرف الى المحتاجين ولا يستفيد منها الاغنياء ، يقول عليه الصلاة والسلام (لاحظ فيها لغني و لا لقوي مكتسب) قد اخرج ابو داود ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اعطني من الصدقات فقال له صلى الله عليه وسلم ان الله لم يرضى بحكم نبي ولا غيره في الصدقة حتى حكم فيا هو فجزئها ٨ اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك حقك او كما قال عليه الصلاة والسلام .

سابعاً. انها تتميز بالمحلية في انفاق حصيلتها:

١- حيث نها توزع على فقراء البلد الذي تمت جباية الزكاة فيه وهاذا يعني ان الزكاة ذات تأثير في تخفيض التفاوت في الدخول والثروات على المستوى المحلي ثم ينتقل تأثيرها الى المستوى الخارجي من خلال وجود بعض المجتمعات التي تكتفي ذاتيا فتدفع الى الدولة لإنفاقها على الافراد في مكان آخر على يحتاجون اليها فيه ومن ثم تأثيرها يعم ليصل الي كل فرد مستحق وقد حدث هذا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما بعث اليه معاذ بن جبل رضي الله عنه بثلث حصيلة الزكاة في اليمن فانكر عليه عمر ذلك و قال لم ابعثك جابيا ولا آخذ جزيه لكن بعثتك لتأخذ من اغنياء الناس فترد على فقرائهم فقال معاذ ما بعثت اليك بشي وان اجد احدا يأخذه مني ولما كان العام الثاني بعث اليه بشطر الصدقة وتراجع بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه فقال معاذ ما وجدت احد يأخذ شيئا وهذا اصله في الحديث النبوي فترد على فقرائهم فتأخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم .

ثامناً. انها لا تتجه الى اعطاء الفقراء المزيد من القوة الشرائية فقط بل تهتم بزيادة قدراتهم الإنتاجية من خلال حصولهم على رؤوس اموال انتاجيه وقد مر معنا عند هذا الاثر من آثار الزكاة في تنمية الإنتاج.

تاسعاً. تتصف الزكاة عن الضرائب باستمراره وضمانها و بقائها او خلودها وثباتها فهي غير قابله للإلغاء او ولا لتغيير معدلاتها وهذه الحقيقة تمنحها ميزه كبرى اذ انها تمثل توازن ضمنيا مستديماً في النظام الاقتصادي الاسلامي لتحقيق العدل في توزيع الدخول و الثروات .

العاشر. تتصف الزكاة بالمرونة ذلك انها متعدد المصادر فاذا اخفقت المؤسسات الإنتاجية في عام ما في تحقيق ارباح فانه لا تضرب عليه ضرائب او ان الضرائب تصل الى اقل نسبه اما الزكاة فإنها تفرض على الرصيد النقدي لتلك المؤسسات الإنتاجية وان لم تحقق ارباح ولكن ذلك يكون حاله من الحالات الاستثنائية اذ غالبا يتم اخراج الزكاة من النماء الحاصل في المال وهذا من الحكم التي تؤديها انها تزيد في المال مصداقا لقول النبي يصلى الله عليه وسلم (ما نقص مال من صدقه بل تزدة) .

الحادي عشر. تتميز حصيلة الزكاة انها محصنه الى حد كبير من تناقص القوه الشرائية فكون زكاة الثروة الحيوانية وهي بهيمة الانعام او الزروع تدفع على شكل عيني او ما يوازي القيمة

النقدية السائدة في تلك الفترة يحفظ القوه الشرائية للمستفيدين من التدهور في حالة التضخم وارتفاع الاسعار وهذه مشكله تتعرض لها الضرائب واصبح عدد من المفكرين المعاصرين الغربيين يطالبون بعلاج تلك الظاهرة وهي تسمى مشكلة تثبيت المشكلة الشرائية او الربط القياسي للأسعار وبالتالي اخراج الزكاة عيناً في بعض الاموال التي تجب فيها يسهم في ثبات القوه الشرائية .ان تأثيرات الزكاة على اعادة التوزيع للدخل والثروة بما يحقق العداله ليوضح انها اداه فريده في نوعها وانها قادره على تحقيق اهدافها بشرطين :

الشرط الأول: التزام الا فراد الاغنياء بإدائها على صورتها المشروعه بدون تأخير.

الشرط الثاني: صرفها في وجوهها التي حددتها الايه الكريمه وعدم الخروج عنها.

طبعا لابد لدوله ان تكون مراقبه لتلك الفريضة ولابد ايضا ان يقوم المسلم باداه الزكاة اداء حقيقي. بل قد يحصل انه لا يوجد من يستحق الزكاة وهذا حصل في الزكاة كما ذكرنا في حادثة عمر بن الخطاب مع معاذ بن الجبل وكذلك في عهد عمر بن عبد العزيز وغيرها في بعض من فترات التاريخ التي كان المسلمين في حاله من الرخاء بحيث لم يكن أحد مستحق لزكاه من الفقراء ...

ننتقل بعد ذلك الى ادوات اعادة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي وهي:

الأداة الثانية نظام الإرث:

الذي يهدف الى توزيع الثروات وتداولها وهذا النوع من الأدوات واجب التزامي من قِبل الفرد وعلى الدولة مراقبة تنفيذه بالصورة المشروعة ويقوم هذا النظام في الشرعية الإسلامية بتوزيع الاموال والثروات بشتى انواعها على عدة افراد لهم علاقه بـ المتوفى ويرتبط الميراث بوفاة الشخص الموروث ويعد نظام الارث حافزا على الاستثمار طويل الاجل اذا انه يسمح باستمرار عملية الانتاج في تطور دائم من خلال نقل ملكية الاموال من المتوفى الى اسرته وقرابته حيث يشكل الورثة امتداد طبيعي للمورث من بعده فلا تتوقف عملية الانتاج لأي نشاط بموت صاحبه يعتبر ذلك حافزا للأفراد للإقبال على المشروعات المستقبلية بانهم مطمئنون الى ان استمرارها سيكون باستمرار ابنائهم من بعدهم ان طريقة توزيع الثروة.

من خلال نظام الإرث في الاسلام يعد اداه ثابته في توزيع الثروات ، فتوزيع التركة حسب الأنصبة الشرعية من شانه ان يوزع مصادر الثروة على كل الفروع القريبة من المتوفى في ضوء تنظيم الاسلام لذلك مما يوسع حجم المستفيدين منه بشكل كبير ولذلك يعتبر نظام الميراث الاسلامي نعمة على الوارث لا نقمة عليه فهو لا يتحمل ديون المورث الزائدة عن التركة كما تقضي بعض القوانين الحديثة كما لا يستطيع المورث حرمان الوارث من الارث بعد وفاته لان الإرث جبري بحكم الشرع و لا يستطيع المورث ان يتلاعب في قواعده وقد اهتم الشرع الاسلامي بمقام الميراث فتولى القران الكريم بيان معظم قواعده وبينت السنه الشريفة بعض ما جمله القران و لا يخفى اهمية تعلم قسمة المواريث حتى اعده النبي صلى الله عليه وسلم نصف العلم فقال عليه الصلاة والسلام تعلموا الفرائض وعلموه الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء ينزع من امتي **وعلم الفرائض هو علم المواريث .وبهذا يعتبر نظام الارث امتداد لادوات اعادة توزيع في الاقتصاد الاسلامي وأداة مهمة لاستمرار النشاط الانتاجي بعد موت المورث مما يحفزه على الاستثمار.**

الأداة الثالثه من ادوات إعادة التوزيع / النفقات اوالنفقه على الأقارب:

من ادوات الاقتصاد الإسلامي التي تهدف الى تقليل التفاوت الطبيعي في الدخول والثروات بما يحقق اكبر قدر من العدالة انه يلزم الأغنياء بكفالة اقاربهم ، يقول تعالى (واتي ذا القربى حقه) ويقول عز وجل (فأتي ذا القربى حقه) وتدل هاتان الآيتان ان كفالة الأقارب والانفاق عليهم امر واجب على الاغنياء اتجاه اقاربهم ويوضح ابن القيم هذا الحق في الآية السابقة انه حق النفقة والإعانة له فيقول اخبر سبحانه ان لذى القرابة حق على قرابته وامر بإتيانه فان لم يكون ذلك حق النفقة فلا ندري أي حق هو انتهى كلامه رحمه الله ويوضح عليه الصلاة والسلام ذلك بقوله (امك واباك واختك واخاك ومولاك الذي يلداك حق واجب ورحم موصولة

وهذا الالتزام من الاغنياء نحو اقاربهم تختلف درجته بحسب درجة القرابة، فقد روى النسائي عن جابر رضي الله عنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابد بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فـ لأهلك فان فضل عن اهلك شيء فلذوي قرابتك فان فضل عن ذوي قرابتك شيء فهكذا وهكذا وشبك بين اصابعه).

ومن ذلك ايضا قوله عليه الصلاة والسلام حين ذكر الصدقة (ابدا بمن تعول) وقد ذكر مفسرا ان رجلا قال يا رسول الله عندي دينار فقال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك قال عندي آخر قال انت أبصر او قال انت اعلم او كما قال عليه الصلاة والسلام. والنفقة الأصلية التي عبر عنها الفقهاء هي كفاية الحاجات الأصلية الضرورية للمنفق عليه من الطعام والشراب والكسوة والمسكن وذلك على اساس ما تندفع به الحاجة وهو مستوى الكفاية لأنها تجب للحاجة فتقدر بقدر الحاجة.

الاداة الرابعة الانفاق التطوعي الصدقات والكفارات:

يحث الاسلام افراد المجتمع على الانفاق في وجوه الخير فيحث على الصدقة والاحسان الى الفقراء والمحتاجين ويرغب فيهما يقول سبحانه وتعالى (مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انتبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبه والله يضاعف لمن يشاء والله واسعٌ عليم) ويقول سبحانه (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه). ويقوم الانفاق التطوعي بدور هام في توزيع الثروات وتداولها خاصة وأنها تساعد على التخفيف إثر التفاوت في الدخول والثروات. وتعلب هذه الادوات دوار أكبر كلما زاد المؤمن تمسكا بدينه وارتباطا بأفعال الخير، كما تقوم الكفارات بدور هام ايضا لأنها تحويلات ماليه وعينيه الى الفقراء وبالتالي هي ترفع من مستوى معيشة هؤلاء المحتاجين فقد جعل الاسلام كفارة بعض الاخطاء التي يرتكبها الانسان ان ينفق جزء من ماله على الفقراء، ففي كفارة الظهار واليمين والفطر في رمضان يعد الانفاق على الفقراء مما امر به الاسلام في ذلك. ان الصدقات والكفارات والاحسان الى الناس من الأمور الهامة في زيادة التحويلات المالية والعينية للفقراء والمساكين مما يسهم في تطوير مستوى معيشتهم ومن ثم التقليل من التفاوت في الدخول والثروات بينا الافراد. هذه بعض الوسائل او الادوات التي تؤدي الى تخفيف او تقليل التفاوت، ونشير الى نقطة خاصه في اعادة توزيع الثروات الإنتاجية المعطلة.

يحفز الاسلام في كثير من تشريعاته الافراد على تشغيل الموارد وينهى عن سوء استخدمها او تركها معطله لان ذلك يتناف مع حكمة الله او مع حكمة خلق الله للموارد وتسخريها لناس فالإسلام يحرم الاكتناز لأنه حبس للأموال عن الانتفاع بها كما ان موقفه من احياء الارض الموات او الارض الإقطاعية والخراجية يبين مدى اهتمام الاسلام بتشغيل الموارد وزيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع لان ذلك من الطرق المؤثر في تحقيق العدالة بالتوزيع فإذا لم يقم الفرد بإحياء الارض الموات في مدة زمنيه محدده فإنها تؤخذ منه وتدفع لمن يستطيع الانتفاع بها بعمارتها والاستفادة منها واستفادة المجتمع ايضا ممن ينتجه منها،

يقول صلى الله عليه وسلم (من احياء ارض ميته فهي له) ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (وليس لمحتجز بعد ثلاث سنين حق) ويقول ايضا لبلال بن الحارث عندما اقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ارض واسعه لم يستطيع استغلالها بأكملها مبين اهداف الاسلام من اقطاع الارض قال له ان الرسول صلى الله عليه وسلم قد اقطعك لتعمل لا لتحبس عن الناس فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي. هذه اهم الادوات لإعادة توزيع الدخول والثروات ونمتلك ادوات اخرى ايضا لها اهميتها كأموال الوقف والخراج الذي اثبت فعالية في تحقيق عدالة التوزيع.

المحاضرة التاسعة:

النظام النقدي والمصرفي

- أهم مراحل تطور اشكال النقود وصورها :
- المقايضة: استخدمت المجتمعات الإنسانية القديمة اسلوب المقايضة كأول اسلوب عرفه الانسان لتبادل الفائض هو اسلوب يعتمد على مبادلة سلعه بسلعه اخرى مثل: مبادلة قمح بشعير او تمر بزبيب او غير ذلك لكن هذا الاسلوب لم يدم طويلا لعديد من الصعوبات التي واجهتهم والتي قللت كفاءته وملائمته
- ومن اهم او أبرز تلك الصعوبات:
- غياب معيار تقدير اثمان السلع والخدمات المتبادلة
- صعوبة التوافق بين رغبات المتبادلين او المتعاملين
- عدم قابلية بعض السلع لتجزئه
- صعوبة نقلها وادخارها،

فظهرت النقود كوسيلة تبادل والتي مرت بعدة مراحل من ابرزها مايلي :

اولاً: النقود السلعية.

ثانياً: النقود المعدنية.

ثالثاً: النقود الورقية.

ذكر هنا سؤال:

ماهي النقود؟
ليست فقط العملة الورقية او النقدية بل أي شيء استخدمه الانسان في محيط جغرافي محدد داخل مجموعة بشرية واتفق على استخدامه كوسيلة تبادل او وحدة قياس ومخزن للقيمة ووسيلة لدفع الديون يسمى نقود.

وظائف النقود: للنقود وظائف ثلاثة:

١) وسيط للتبادل وهذه الوظيفة من أهم وظائف النقود، لأنها تحقق التوافق بين رغبات البائع والمشتري بخلاف المقايضة.

٢) مقياس للقيمة فمن خلال النقود تحدد قيم السلع ويعرف أطراف التبادل أن كيلو واحد من المانجو يساوي ثلاثة كيلو جرامات من الموز.

٣) مستودع للقيمة لأن النقود قادرة على الادخار، فهي مستودع تحفظ فيه قيم السلع، كما تستخدم النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة أو المداينات.

الاثار الاقتصادية بالتمويل الربوي وللتمويل بالربا:
من المعلوم ان ربا النسيئة هو الربا التي تعتمد عليه المصارف التقليدية في وقتنا الحاضر في تمويل الافراد والمؤسسات في العديد من المجتمعات حيث يؤدي الى العديد من الاثار والمفاسد التي يتحمل أثرها الفرد والمجتمع
الاثار الاقتصادية وغيرها ولكن سنركز على الاقتصادية ومنها:

- ١-ارتفاع مستوى التكلفه الانتاجيه
مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار يؤدي الربا كعائد لرس المال النقدي الى ارتفاع مستوى تكاليف الاقتراض الذي يتحملها المشروع خاصه في الاجل القصير
٢ - انعدام العدالة
من المعلوم ان تحقق الخسارة في المشروع الذي يتم بتمويل ربوي تقتضي من المنظم المقترض تحويل جزء من ماله الخاص الى المصرف بينما لا يحدث ذلك في الاقتصاد الاسلامي بل ان اكبر خساره يمكن ان يتحملها المنظم العامل هو فقدان اجر العمل الذي بذله وفي المقابل فان المشروع اذا نجح مكن منظم العمل من الحصول على جزء من الارباح المتحققة ولو كان الربح قليلا

الاثار السلبية بالتعامل بالربا :

١- الارتفاع في مستوى تكاليف الانتاج.

٢- انعدام العدالة.

٣ - عدم الاستقرار الاقتصادي.

من طبيعة الظروف والعوامل الاقتصادية التغير والتطور والتقلب وهذه خاصيه طبيعية وحيوية في النشاط الاقتصادي ومن ذلك التقلبات في مستوى الاسعار أو التغيرات في حجم الانتاج أو في مستوى الطلب ...الخ إلا ان هناك تقلبات يمكن للاقتصاد ان يتحملها وأخرى حاده تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاحوال الاقتصادية والمعيشية لأفراد المجتمع وقد تؤدي الى نتائج سلبيه تؤثر على كفاءة النظام الاقتصادي ولذلك فقد اهتم كثير من الاقتصاديين بدراسة التقلبات التي تؤدي الى ازمات اقتصاديه كما حدث في الاقتصاد الرأسمالي في الثلاثينات من القرن الماضي اثناء الكساد العظيم أو خلال الازمات التضخمية التي عان منها الاقتصاد الرأسمالي في العقود الأخيرة من ذلك القرن.

٤- إفلاس العديد من الشركات

نظرا لأن الفوائد الربوية تكبد المنشئة بتكاليف ثابته مسبقه قبل بدأيه الانتاج وبخاصه ان العديد من المشروعات الإنتاجية تحتاج الى فتره زمنيه معينه قد تكون طويله حتى تبدأ بالإنتاج الفعلي ومن ثم تجني او تحقق الارباح ولهذا فإن هذا الاسلوب يؤدي الى امكانية تعرض العديد من الشركات والمؤسسات بالإفلاس بسبب اعباء تسديد فوائد الديون وبذات في ظل وجود ظاهره الاحتكارات الكبيرة في النظام الرأسمالي التي يتجه اليها وتفضلها مؤسسات التمويل الربوية مما يساعد على اغراق منتجات المنشآت الصغيرة باخراجها من السوق وإعلان إفلاسها بل إن مجرد تقلبات سعر الفائدة قد أدى الى حالات الافلاس خاصه في حالات الركود وذلك بسبب الهبوط المفاجئ لنصيب المنشئة الإنتاجية من مجموع العائد على رأس المال وليس بسبب عدم الكفاءة ؟

وقد أدت التقلبات في سعر الفائدة الى زيادة عدد الشركات التي تعلن افلاسها في معظم دول العالم في كل عام ولا يعني ذلك ان كل افلاس الشركات يعود الى الربا فقد تحدث حالات افلاس بأسباب اخرى نتيجة اسباب اداريه أو فنيه لكن من المسلّم به ان أحد الاسباب الرئيسة لحالات الافلاس هو تعاظم مديونية العديد من الشركات والمؤسسات التي تعجز عن السداد فتواجه مشكله الافلاس بسبب الفوائد الربوية المركبة والتراكمية.

٥- وقوع البطالة

يؤدي الى افلاس العديد من الشركات الى جانب التقلبات الاقتصادية الشديدة الى سعي تلك المنشآت لتخفيض التكاليف وذلك بالاستغناء عن آلاف الايدي العاملة وعن آلاف العمال فإفلاس منشئة ما يعني تعطل عناصر الانتاج ومنها عنصر العمل

وقد وصلت هذه النسبة الى ١١% في عام ١٩٩٠م في أمريكا وهي اعلى نسبه خلال ٤٠ سنه مضت الى قبل هذا التاريخ كما أدت الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الامريكي الى تسريح مئات الألاف من الايدي العاملة في سنه ٢٠٠١-٢٠٠٢ م فضلا عن افلاس بعض الشركات الضخمة التي تعد من أعمده الاقتصاد الامريكي.

٦-المديونيه

يؤدي الاقتراض الربوي الى تنامي ازمه الديون الدولية والتي اصبحت ظاهره اقتصاديه خطيره يعاني منها الاقتصاد العالمي بأكمله وتنن تحت وطأتها ومساوئها العديد من افراد تلك المجتمعات حتى اولئك الافراد الذين لا يتعاملون بشكل مباشر بالفائدة وقد أدت المديونيات الضخمة والمتزايدة للعديد من دول العالم الي تدهور اقتصاديات ومستويات المعيشة في تلك الدول وتقليص فرص تحقيق معدلات نمو ملائمه في الدول النامية بسبب تخصيص تلك الدول جزء من إيراداتها وموازناتها السنوية لا للسداد تلك الديون فحسب فهي غير قادره على ذلك اصلاً بل للسداد الفوائد المترتبة على تلك الديون وهذه المبالغ المقتطعة بشكل دوري من تلك الدول تعد حيوية ومهمه لـ تلك الدول لتطوير مرافق البنيه الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها .

ولقد اشار رئيس تحرير نشرة التمويل والتنمية في صندوق النقد الدولي (بهرام زاده) الى أن من الاسباب الرئيسة التي اوجدت ازمه الديون العالمية سعر الفائدة والميل الشديد للاقتراض من قبل الدول النامية ولذلك فإن ظهور المديونية في الاقتصاد بسبب التمويل الربوي يزيد من احتمال وقوع الازمات الاقتصادية والواقع يشهد الى ان كثير من الدول النامية أصبحت اقتصاداتها متدهورة لأنها تراكمت عليها الديون ومن ثم فإن ما يتحقق لدى بعضها من معدلات نمو ايجابيه يكون بسبب الفوائد المتراكمة.

٧- إنخفاض انتاجية رأس المال

إن اسلوب القرض الربوي يقلل من انتاجيه رأس المال لأنه يشجع على الانتظار السلبي ويضع عنصر التنظيم في وضع أسوأ ذلك ان اصحاب رؤوس الاموال الذين يختارون الاقراض والانتظار يصبحون بالتدريج أكثر ثراء مع مرور الزمن في حين ان أصحاب رؤوس الأموال الذين يختارون توجيه ثرواتهم وجهودهم لمخاطر احتمالات نتائج المشروع الانتاجي لا تكون لهم مثل هذه الضمانات بالإضافة الى ان اسلوب التمويل يتحيز الى اقراض الشركات والمنشئات الكبيرة لأنها أكثر ضماناً بدلا من توجهها الى المشروعات الصغيرة او المتوسطة والتي ربما تكون اكثر انتاجيه وهي بحاجة الى التمويل أكثر من غيرها مع ان بعض الدراسات اشارت الى أن المنشئات الإنتاجية الصغيرة قد تكون ذات انتاجيه عالية وهذا بالطبع انتظار النقود أو أصحاب رؤوس الأموال لتحقيق فائدة اعلى يجعل من رأس المال عاطل في تلك الفترة وبالتالي يقلل من انتاجيه رأس المال

ومما يقلل ايضا الإنتاجية مؤسسات المصرفية الربوية تفرض عادة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة معدلات فائدة اعلى وذلك لافتقارها الى عنصر الضمان وهو مما ينعكس الى إنخفاضية رأس المال خصوصا والإنتاجية الكلية عموما

والمشروع الذي يقع تحت ضغط التزام رد رأس المال مقرونا بفائدة محدده سلفا يتحمل قيدا قاسيا

وهكذا فإن رفض عنصر رأس المال تحمل جزء من عدم المخاطرة المرتبط باستثماره في مشروعات انتاجيه يحرم المجتمع من مكاسب ممكنه لإنتاجيه رأس المال عن طريق التجديد واستخدام تقنيات جديده.

٨-تشجيع التوسع في الانفاق الاستهلاكي والترفي

ان التوسع في الانفاق الاستهلاكي والترفي فضلاً عن مخالفة الاوامر الشرعية بالاقتصاد والاعتدال في الانفاق والحذر من التوسع في الانفاق الترفي للتحذير الشديد الذي جاء به القران الكريم والسنة النبوية .فإن القروض الربوية للأفراد المستهلكين تشجعهم على الانفاق فوق مستوى دخولهم المتاحة من خلال تقديم القروض الربوية وتكبدهم لسدادها لسنوات طويله خاصة عندما يعاني المجتمع من آثر المحاكاة والتقليد وضعف الالتزام الديني المتمثل بـ الابتعاد عن الاسراف والتبذير الي جانب التأثر بالدعاية والاعلان للحصول الميسر على القروض وليس هذا خاص بالأفراد فقط بل قد يؤثر ذلك على سلوك بعض المنشئات او الحكومات بـ الاقتراض لغرض المظاهر الدعائية وهنا يزداد الامر سوء لأنه في هذه الحالة يتحمل آثار تلك الديون المجتمع بأكمله ..

رابعاً: الظروف التي أدت إلى نشأة المصارف الإسلامية:

بعد حصول كثير من الدول الإسلامية على الاستقلال بدأت عملية المراجعة لما خلفه الاستعمار من مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية ومنها البنوك، وقد رأى علماء المسلمين أن عمل البنوك التجارية مخالف لأحكام الشرعية الإسلامية فكان اعتراضهم على صيغة البنك التجاري الذي يعتمد على القروض الربوية وليس على فكرة الوساطة المالية التي يقوم بها البنك، والتي تحقق مصالح كثيرة للناس وتساعد على النمو الاقتصادي وقد بدأت المصارف الإسلامية نشاطها في عام ١٩٧٥ م عندما تأسس بنك دبي الإسلامي كأول مصرف يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فكان أول مصرف، وتتابعت بعده المصارف الإسلامية ..

وأبرز وجوه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية:

- قيام المصارف الإسلامية على أساس تحريم التعامل بالفائدة حيث تنص التوصية والفتوى الأولى للمؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي على حرمة الفائدة، النص يؤكد المؤتمر أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين هو من الربا المحرم شرعا، ومع هذا فإن عدم تعامل المصرف الإسلامي بالفائدة يعتبر شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافيا لكي يوصف المصرف بكونه إسلاميا فقد توجد بنوك غير إسلامية توقف التعامل بالفائدة مع أنها تعد بالمخالفات الشرعية الأخرى فهذا النوع من البنوك يسمى البنوك التجارية بلا فوائد ولا يسمى مصارف إسلامية.

- كما أن المصارف الإسلامية اهتمت بالجوانب الاجتماعية والروحية من خلال التمويل وخاصة ما يدخل في إطار مصارف الزكاة خلافا للبنوك التجارية التي يضعف إسهامها في دعم هذه المناشط.

خامساً: أهم الخدمات التي تقدمها البنوك:

أولاً / قبول الودائع: تقوم البنوك بقبول أنواعاً متعددة من الودائع مثل الودائع تحت الطلب وهي ما يسمى بالحسابات الجارية وهذا النوع من الودائع يمكّن المودع من سحب أمواله أو جزء منها في أي وقت شاء لكنه لا يحصل على فائدة مقابل هذا الإيداع، بل ربما دفع رسوماً للبنك مقابل هذه الخدمة والمصارف الإسلامية لا تختلف عن البنوك التجارية بهذا النوع من الحسابات ومن الودائع لدى البنوك الودائع لأجل وهي ودائع لا يتمكن المودع من سحبها إلا بعد مرور مدة زمنية لا تقل عن سنة في الغالب وتعطي البنوك فوائد مقابل هذا النوع من الودائع أما المصارف الإسلامية فتقبل هذا النوع من الودائع كعقد مضاربة بحيث يقوم البنك أو طرف آخر باستثمارها مضاربة واقتسام الأرباح.

ثانياً/الشيكات: وهي عبارة عن أوامر يحررها العميل إلى البنك الذي يوجد له فيه حساب جار بدفع مبلغ معين لحامل الشيك أو طرف آخر ولخلو هذه الخدمة من الربا تتعامل بها المصارف الإسلامية.

ثالثاً / الأوراق التجارية أو السفاتج أو الكمبيالة التي يسحبها البائع على المشتري بالتقسيط والسندات الإذنية فيقوم المصرف بإعطاء قيمة الورقة الحالية للمستفيد وهي أدنى قيمة، ويحصل على القيمة الإسمية وهي الأعلى في تاريخ الاستحقاق، وهذا من ربا النسيئة المحرم الذي لا يجوز أن تتعامل به المصارف الإسلامية.

رابعاً / بيع وشراء العملات: وهي خدمة تقدمها كثير من البنوك ولا فرق في ذلك بين البنوك التجارية والمصارف الإسلامية، ولكن المصارف الإسلامية تشترط التقابض يداً بيد لأنه بيع جنس بغير جنسه.

خامساً / الاعتمادات المستندية: وهي إحدى الخدمات التي تقدمها البنوك لخدمة المستوردين للبضائع من الدول الأجنبية، حيث يتعهد البنك بأن يدفع للمصدِّر قيمة البضائع المستوردة بعد تقديم المستندات التي تثبت أن البضاعة قد تم شحنها، وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد، ولابد أن يقدم البنك المحلي هذه الخدمة من خلال التعامل مع بنك آخر في الدول التي يتم استيراد البضائع منها والذي يحتسِب قيمة البضائع في نهاية المطاف دينا على البنك في دولة الاستيراد ويتقاضى عليه فائدة بطبيعة الحال، وتستطيع المصارف الإسلامية تقديم هذه الخدمة بشرط أن يكون الاعتماد مغطى بالكامل ومن الخيارات البديلة التي يمكن أن يقوم بها المصرف الإسلامي لخدمة العميل في هذا المجال قيام المصرف بشراء البضاعة مع الوعد من العميل بشرائها عند استلامها في ميناء الشحن أو ميناء الوصول على أساس بيع المرابحة بشروطه المقررة شرعاً.

سادساً / خطابات الضمان: تطلب الحكومات من المقاولين الذين تمت الموافقة لهم بتنفيذ مشروعات تنموية أن يقدموا خطابات ضمانات بنكيه تمثل نسبة معينة من قيمة المشروع، وإذا لم يكن لدى المتعهد بالمشروع سيولة كافية لتغطية هذه النسبة يقوم البنك بالتمويل اللازم وتتقاضى البنوك فوائد مقابل هذا التمويل، لكن المصارف الإسلامية لا تقوم بهذه الخدمة إلا إذا كان للعميل حساب جار يغطي قيمة خطاب الضمان أو مقابل المشاركة في الغنم والغرم.

سابعاً /التحويلات النقدية: تقوم البنوك سواءً كانت تجارية أو إسلامية بهذه الخدمة مقابل عمولة، حيث يتقاضى البنك من العميل قيمة الحوالة وعمولة الخدمة مقابل قيامه بدفع مبلغ معين في مدينة أو بلدٍ آخر.

خصائص المصارف الاسلامية:

إضافة إلى الشمولية التي تتسم بها خدمات المصارف الإسلامية وسيرها وفق الشريعة الإسلامية فإن لها خصائص أخرى تميزها عن المصارف الربوية من أهمها:

١ -الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، إن نشاط المصارف الإسلامية موجه بصفة خاصة إلى المشاريع الإنتاجية بأنواعها الصناعية والزراعية والتجارية بما فيها الإسكان والاستيراد وتمويل شراء المعدات والآلات لصغار الحرفيين والمهنيين.

٢ – الحد من التبعية الدولية: تساهم المصارف الإسلامية في الحد من التبعية الدولية حيث توجه أموالها نحو الاستثمارات الداخلية وفي إطار الدول الإسلامية قدر الإمكان وهذه رسالة ينبغي للمسلمين أن يقوموا بها ويطبقوها.

٣ – تحقيق التكافل الاجتماعي وإعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع الإسلامي، ويتضح ذلك من خلال مشاركة صغار المستثمرين في أرباح المصارف الاسلامية كما يتضح ذلك من خلال الزكاة كونها أو اعتبارها أداة لإعادة توزيع الدخول والثروات وكذلك توفير السلع الضرورية وغير ذلك مما يشير إلى التكافل الاجتماعي وإعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

٤ – كونها تعمل ضمن إطار الشريعة الاسلامية فهي بلا شك تحظى بقبولٍ اجتماعي أفضل من المصارف التقليدية لاسيما وأنه يشرف على التعامل في هذه المصاف هيئات رقابة شرعية من كبار العلماء في الدول الإسلامية والمؤمل أن يزيد دور مسؤوليات تلك الهيئات في جهودها وأن تزيد أيضاً من اختصاصها واهتماماتها بأعمال المصارف الاسلامية.

٥ – وجود جهاز استشاري وفني يعمل لدراسة جدوى المشاريع وتوفير المساعدات الفنية والإدارية.

٦ – زيادة فرص العمل نتيجة حاجتها إلى خبراء وفيين ومستشارين لكي ينجح مبدأ المشاركة، إضافة إلى الأيدي العاملة التي تتطلبها النشاطات الاستثمارية التي تمولها هذه المصارف.

وفيما يلي نتحدث عن كل صيغة من الصيغ السابقة بنوع من الإيجاز:

١. المضاربة:

عقد المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي هو عبارة (عن عقد خاص بين مالك رأس المال والمستثمر على إنشاء تجارة يكون رأسمالها من الأول والعمل من الثاني ويحددان حصة كل منهما من الربح بنسبة مئوية متفق عليها).

وعلى ذلك إذا ربح المشروع تقاسما الربح حسب النسبة المتفق عليها، وإذ ظل رأس المال كما هو لم يزد ولم ينقص لم يكن لصاحب رأس المال إلا رأسماله وليس للعامل شيء، وإن خسر المشروع وضاع جزء من رأس المال أو كله تحمل صاحب رأس المال الخسارة ولا يجوز تحميل العامل (المستثمر) جزء من الخسارة وجعله ضامناً لرأس المال ما لم يكن هناك إهمال أو تعدي أو تقصير من العامل

أنواع المضاربة:

المضاربة نوعان :(مطلقة، مقيدة)

(أ) المضاربة المطلقة:

وهي أن يدفع صاحب المال مبلغاً للعامل ليعمل فيه دون قيد أو شرط، وتطبق العديد من البنوك الإسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي السوداني أحكام وشروط المضاربة المطلقة بالنسبة للودائع الاستثمارية، حيث يضع صاحب الوديعة وديعته الاستثمارية ويقوم البنك بالمضاربة فيها بدون أن يضع صاحب الوديعة أي قيود أو شروط على كيفية عمل البنك.

(ب) المضاربة المقيدة:

وهي التي تُقيد من حيث الزمان أو المكان أو أنواع التجارات التي يتاجر فيها المضارب)، وتطبق المصارف الإسلامية أحكام وشروط المضاربة المقيدة فيما يتعلق بعمليات الاستثمار التي تقدم على تمويلها ويُتفق على نصيب المستثمر من الأرباح مقدماً أما الخسارة فيتحملها البنك ما لم تكن بالتعدي والتقصير، ويستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في المشاريع التي تعتمد اعتماداً كلياً على خبرة المضارب (المستثمر) بحيث يكون من الضروري أن يترك له أكبر قدر ممكن من الحرية في إدارة المشروع، في حدود الشروط المحددة في العقد ويتولى البنك متابعة سير المشروع والإشراف عليه بصورة عامة للتأكد من مراعاة الشريك لشروط العقد.

٢- المشاركة:

صيغة المشاركة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية هي نفس الشركة المسماة في الفقه الإسلامي شركة العنان بأحكامها وشروطها.

تعريف شركة العنان:

(وهي اشتراك شخصين أو أكثر بأموالهما على أن يعملا بأبدانهما والربح بينهما أما الخسارة فتكون على قدر المالين) أي تكون الخسارة بنسبة رأس المال.

ذكر سؤال هنا:

ما هو الفرق بين المشاركة والمضاربة؟

المضاربة فيها طرفين طرف يساهم بالمال فقط وطرف بالجهد والعمل إذا ربح المشروع يتم تقاسم الربح وفق ما اتفق عليه مسبقا اما إذا حصلت خسارة يتحملها صاحب رأس المال فقط.

المشاركة كلاهما ساهما براس المال والعمل إذا حققت ارباح يتقاسمها وفق ما اتفق عليه وإذا حصلت خسارة يتحملها الاثنين حسب مساهمة كل واحد منهم برأس المال.

الفرق بين المضاربة والعنان: يتلخص الفرق بين شركتي العنان والمضاربة فيما يلي:

(أ) المضاربة يكون المال فيها من جانب والعمل من جانب آخر، أما في شركة العنان (المشاركة) فإن رأس المال يكون فيها مشتركاً من الجانبين وكذلك العمل.

(ب) في المضاربة الخسارة تكون على رب المال، أما في شركة العنان فالخسارة تكون على قدر المالين.

(ج) لا يشترط في شركة العنان تسليم رأس المال ولكن تمكين الشركاء من التصرف في رأس مال الشركة.

(د) الأصل في شركة العنان عمل الشريكين في الشركة ولكن يجوز أن ينفرد أحدهما بالعمل دون الآخر إذا وكله شريكه في ذلك.

(هـ) أما بالنسبة للربح ففي شركة العنان يجوز تساوي الشركاء في الربح مع التفاضل في المال، أو التفاضل في الربح مع التساوي في المال، لأن الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل والأعمال تتفاوت في قيمتها حسب القدرة والمهارة.

٣. بيع المرابحة:

وهو يمثل الصيغة الثالثة من صيغ الاستثمار غير المباشر التي تتبعها المصارف الإسلامية، والمرابحة في اللغة (مصدر من الربح وهو الزيادة) وفي الاصطلاح (بيع السلعة بثمنها التي قامت به مع ربح) مثل أن يقول شخص لآخر بعتك هذا الشيء على أن تربحني فيه كذا، ويعتبر بيع المرابحة من بيوع الأمانة ويصح من غير كراهة وسمي بيع المرابحة لتعريف الربح وتحديده، وهو نوع من أنواع النشاط الاقتصادي الذي يمكن للبنك ممارسته بهدف تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على سلعة أو إقامة مشروع، ومن صور بيع المرابحة كأن يقوم البنك باستيراد سلعة معينة، ثم يقوم ببيع هذه السلعة المستوردة إلى أحد التجار المتعاملين معه، وفي هذه الحالة يدفع التاجر ثمن هذه السلعة وتكاليف استيرادها ويدفع كذلك نسبة محددة من الربح للبنك، وعلى ذلك يكون التاجر على علم بثمن هذه السلعة، ويكون على علم بمقدار الربح الذي أخذه البنك نظير حصول التاجر عليها.

٤. البيع بالتقسيط:

البيع بالتقسيط ما هو إلا البيع إلى أجل معين على أن يكون السداد على أقساط أو دفعات متفق عليها بين البنك (البائع) والعميل (المشتري) والبيع إلى أجل جائز شرعاً شريطة أن يكون السعر محدداً ومقطوعاً عند البيع، أما أن يكون السداد على أقساط أو دفعات، فلا بأس في ذلك، لأنه بعد البيع المؤجل يصبح الثمن ديناً في ذمة المشتري ولا بأس في تسديد الدين على أقساط أو دفعات.

ويستخدم المصرف الإسلامي هذه الصيغة في عدة حالات منها:

(أ) عندما يقوم المصرف الإسلامي بشراء بعض السلع الاستهلاكية المعمرة أو غيرها من السلع ثم يقوم ببيعها إلى العملاء أو للجمهور بالتقسيط.

(ب) عندما يقوم المصرف الإسلامي بشراء المواد الخام للحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة.

٥. بيع السلم:

السلم ويسمى السلف (وهو مأخوذ من التسليف وهو التقديم لأن الثمن هنا مقدم على المبيع (البضاعة).

والمقصود ببيع السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، مثال ذلك قيام المنتج أو المزارع ببيع البضاعة على أن يدفع المشتري ثمن البضاعة مقدماً، ويتم تحديد موعد تسليم البضاعة للمشتري في وقت لاحق.

وبيع السلم جائز شرعاً لقوله صلى الله عليه وسلم: (من أسلف في شيء، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)، ولهذا النوع من البيوع أهمية خاصة، حيث يمكن تطبيقه في المصارف الإسلامية على التمويل الجاري للبضاعة، إذ أنه أنسب الأساليب الشرعية لتمويل الصناعات وخاصة الكبيرة منها والتي يصعب تطبيق الأساليب الأخرى معها كما يمكن تطبيق هذا النوع في تمويل المشروعات الزراعية المختلفة.

ويمكن استعمال صيغة بيع السلم بطريقة فعالة في مجالات مختلفة منها:

(أ) المراحل السابقة للتصنيع:

من خلال تمويل المنتجين الذين يشتد الطلب على منتجاتهم في الخارج ويفتقدون في الوقت نفسه إلى السيولة الكاملة، كما أنه يصعب عليهم الالتزام أمام المسئولين لعدم تأكدهم من القدرة على الالتزام في إبرام الصفقة المطلوبة، وفي هذه الحالة فإن شراء البنك لهذه البضاعة يجعله مالكاً لها ويصبح البنك في هذه الحالة في وضع أفضل يتمكن من خلاله من إبرام الصفقة مباشرة مع المستورد وفي هذه الحالة فإن خطابات الاعتماد تكون مفتوحة لصالح البنوك باعتبار أن البنك صار هو المالك الحقيقي للبضاعة، وكما أن تصريف هذه البضاعة يتم نحو السوق الخارجية فإنه يمكن أن يتم بنفس الصورة نحو السوق الداخلية.

(ب) يمكن للبنك أن يبيع سلماً حتى إذا ما حل الأجل اشترى البضاعة من السوق وشحنها مباشرة إلى المشتري.

(ج) يمكن للبنك أن يبيع سلماً ويشتري سلماً فإذا كان ما باعه مطابقاً لما اشتراه تسلم المبيع في الأجل وشحنه مباشرة إلى المشتري فيوفر بذلك مصاريف التخزين.

(د) يجوز أن يكون الثمن في بيع السلم أقل منه في البيع الفوري لأن الثمن هنا معجل والمثمن (البضاعة) مؤجل، هذا خلاف بيع النسيئة (حيث يكون الثمن مؤجل والبضاعة معجلة) وفي هذه الحالة يجوز أن يكون الثمن أعلى منه في البيع الفوري وذلك لأن للأجل حصة من الثمن.

بعض الأعمال الخدماتية التي تقوم بها المصارف الإسلامية:

ونقصد بها توزيع أموال الصدقات، ومنح القروض الحسنة:

١. توزيع أموال الصدقات:

يجوز للمصارف الإسلامية، أن تنشي أجهزة متخصصة في توزيع الأموال حسب مصارفها الشرعية إذا كانت صدقات واجبة كالزكاة، أو حسب رغبة أصحابها إذا كانت صدقات غير واجبة وأداء المصارف لهذه الخدمة ينطلق من واقع أن هذه المصارف، أحد الأدوات التي يتم من خلالها، تطبيق وتنفيذ شريعة الله في الأرض، لذلك فقيام المصارف الإسلامية بتوزيع الزكاة في مصارفها الشرعية، والهبات والصدقات حسب رغبة أصحابها، يعتبر خدمة تقدمها هذه المصارف، في سبيل تطبيق مبادئ الإسلام في المجتمع.

٢. تقديم القروض الحسنة:

يمكن للمصرف الإسلامي، تقديم قروض بدون فوائد، لبعض أفراد المجتمع الذين يتورطون في أزمة، فيقدم بذلك خدمة تفك عسر المحتاج للمال ثم يسترد المصرف الإسلامي أصل القرض بدون زيادة عليه، ورغم أن الإقراض، لا يمثل مصدراً من مصادر الربح في المصارف الإسلامية، إلا أنه هام لتحقيق الغاية، التي يقتضيها عمل المصرف، في إطار الشريعة الإسلامية.

بعض الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية:

١. فتح الاعتمادات المستندية:

الاعتماد المستندي يستعمل في تمويل التجارة الخارجية، وهو تعهد كتابي صادر من مصرف معين بناء على طلب أحد عملائه الراغبين في الاستيراد من الخارج موجه إلى المُصدر الأجنبي يتضمن استعداد المصرف لدفع أو قبول الكمبيالات المسحوبة عليه لصالح المصدر عند تقديمها منه مستوفاة للشروط الواردة في الاعتماد.

الحكم الشرعي في الاعتمادات المستندية:

إذا نظرنا إلى الحكم الشرعي في الاعتمادات المستندية نجد أن المصرف يقوم بدور الوكيل عن المستورد، حيث أن المستورد يضع تحت تصرف البنك ثمن البضاعة بالكامل ومن ثم فإن البنك وكيل عن المستورد عندما يتسلم المستندات أو الكمبيالات المتعلقة بالبضاعة من المُصدر أو وكيله يقوم عندها بتسليم الثمن للمصدر في الخارج، والبنك يأخذ عمولة مقابل العمل الذي يقوم به، وهذه العمولة جائزة شرعاً لأن البنك يعتبر وكيلاً عن المستورد في القيام بعمله والعمولة تجوز في التوكيل، إذن الاعتمادات المستندية تأخذ حكم الوكالة بأجر

٢ . تحصيل الكمبيالات:

حيث يمكن للمصرف الإسلامي تحصيل قيمة الكمبيالة لصالح عميله، حيث يقوم المصرف قبل حلول موعد استحقاقها بفترة وجيزة بإرسال إخطار للمدين يوضح فيه رقم الكمبيالة وقيمتها وتاريخ استحقاقها وعندما يحصل على قيمتها يقيدها في حساب العميل بعد خصم المصاريف أو يسلمها له نقداً.

الحكم الشرعي في تحصيل الكمبيالات:

وهذه الخدمة جائزة شرعاً وتأخذ حكم الوكالة بأجر لأنها إنابة للبنك في تحصيل قيمة الدين الذي للعميل، سواء تم التحصيل أما لا طالما قام المصرف من جانبه بالإجراءات المتعلقة بمطالبة المدين بالسداد في تاريخه، فقد يكون سبب عدم التحصيل هو عسر المدين أو مماطلته، ومثل المصرف في هذه كمثل المحامي الذي يستحق الأجر مقابل وكالته في الدفاع والمعروف أن المصارف الإسلامية تقوم بتحصيل الكمبيالات بالصورة السابق شرحها، أما عملية خصم الكمبيالات فلا تتعامل بها المصارف الإسلامية لأنها تتضمن الفائدة الربوية المحرمة شرعاً.

٣. إصدار خطابات الضمان:

يعتبر خطاب الضمان بمثابة تعهد كتابي يرسله البنك بناءً على طلب عميله إلى دائن أو دائني هذا العميل، وفيه يضمن البنك تنفيذ العميل لالتزاماته تجاه دائنه أو دائنيه، وتختلف خطابات الضمان بين خطابات ابتدائية أو نهائية أو عن دفعات مقدمة أو لأغراض أخرى مختلفة، وتتقاضى البنوك علاوة على المصاريف التي تتحملها لإصدار خطابات الضمان عمولة، وتختلف هذه العمولة باختلاف طبيعة خطاب الضمان، فيما إذا كان خطاباً ابتدائياً أو نهائياً، والمعروف أن البنك لا يقوم بإصدار خطاب الضمان إلا بعد التحفظ على ما يساوي قيمته (وهذا يعني أخذ رهن من العميل بمقدار التعهد الوارد في خطاب الضمان). وقد يصدره البنك بدون تحفظ في حالة ما إذا كانت العلاقة بين البنك والعميل مبنية على الثقة الكاملة.

التخريج الشرعي لخطابات الضمان: يوضح التخريج الشرعي أن خطاب الضمان هو عقد جائز شرعاً، وهو يأخذ صورة الوكالة بأجر حيث يمكن اعتبار المصرف وكيلاً عن العميل في تنفيذ الالتزام إذا قصر العميل، وقد أخذ صورة الكفالة أو الضمان بأجر لأن البنك لو لم يقم بهذا الضمان من خلال خطابات الضمان التي يصدرها تحرم أصحاب الأعمال هؤلاء من الاشتراك في المناقصات أو الدخول في المزايدات وغير ذلك مما يدخل في إطار موضوع هذه الخطابات.

. الخدمات المصرفية الحديثة:

وهذه تمثل القسم الثاني من الخدمات المصرفية التي يمكن أن يقوم بها المصرف الإسلامي ونعني بها الوظائف الحديثة للمصارف والتي على ضوئها يمكن للمصارف أن تقوم بأعمال الوساطة والسمسرة وتقديم الاستشارات الفنية، وإدارة الصناديق الخاصة، وأخذ الأجر أو العمولة على مثل هذه العمليات جائزة شرعاً، لأن الأجر في هذا النوع يكون عوضاً عن عمل يقوم به المصرف الإسلامي ويحكمه عقد الإجارة في الفقه الإسلامي.

وكذلك من الخدمات المصرفية الحديثة التي يمكن أن تؤديها المصارف الإسلامية القيام بعمل دراسات الجدوى للمشاريع والشركات وإدارة أعمال وممتلكات العملاء وتمويل المساكن الشخصية، وكذلك يمكن اعتبار قيام البنك بتوزيع الزكاة لمستحقيها وبناءً على رغبة دافعيها أحد أوجه الخدمات المصرفية الحديثة التي يضطلع بها المصرف الإسلامي، ذلك أن عملية جمع وتوزيع الزكاة لمستحقيها ليست عملاً أساسياً من الأعمال التي يستهدفها البنك ولا ينبغي له ذلك، فالبنك مشروع تجاري خاص، هدفه تحقيق الربح الحلال بالنسبة للمتعاملين معه وبالنسبة للمساهمين فيه.

اسئلة نهاية اللقاء:

قبل ظهور النقود كيف كان التعامل والمبادلات تتم بأي نظام؟

نظام المقايضة.

ماهي مشاكل نظام المقايضة؟

المشكلة في تقييم السلع وتجزئتها ونقلها من مكان لمكان. وفي توافق الرغبات.

الاثار الاقتصادية بالتمويل الربوي و للتمويل بالربا: تعداد فقط

المحاضرة العاشرة:

النظام المالي الإسلامي

❖ النظام المالي الإسلامي

- السياسة المالية
- الايرادات العامة
- الزكاة
- الغنائم
- الفيء
- العشور (الرسوم الجمركية)
- الخراج
- الجزية
- اموال الوقف
- ايرادات ملكية الحكومة
- الضرائب
- القروض العامة (الدين العام)

➢ النفقات العامة

➢ مجالات النفقات العامة

➢ ضوابط النفقات العامة

- ١-تحقيق العدل والرشد
- ٢-تحقيق المصلحة
- ٣-الرقابة

ملخص: النظام المصرفي والنقدي

يتناول هذا الفصل مقدمة عن النظام المالي الغربي وتركيزه على تغطية اثار فشل السوق فى توفير بعض السلع، ومراعاة تفضيلات اغلبية افراد المجتمع.
كما تناول النظام المالي الإسلامي وبداية ظهوره في المدينة هجرة الرسول (ص) وتطور أدواته وسياساته في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع توسع الفتوحات الاسلامية وظهور بيت المال وتنظيم الدواوين.
وقد عرض هذا الفصل لاهم أدوات السياسة المالية في الاسلام التي ترتكز على أداتين رئيسيتين. الايرادات العامة التي من اهم مصادرها الزكاة والغنائم والخراج والفيء والعشور وايرادات ملكية الحكومة وأموال الوقف والضرائب والقروض العامة عند الحاجة.
أما النفقات العامة التى تمثل الاداة الاخرى للسياسة المالية فترتكز على وجود نوعين من النفقات، نفقات مخصصة تبعاً لتحديد الشارع لمصارف إيراداتها كالزكاة وأموال الوقف، ونفقات غير مخصصة وتمثل غالبية إيرادات الحكومة التي تصرف في اوجه النفقات العامة في المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية.
وعرض الفصل في نهايته أهم ضوابط النفقات العامة، ومن أبرزها العدالة والرشد وتحقيق المصلحة فى ضوء الرقابة على أوجه تلك النفقات، بما يهيئ لها الفاعلية في تحقيق أهداف المجتمع المسلم من ايراداته المالية.

موضوع النظام المالي في الاسلام: -

تعريف النظام المالي لدولة ما: القواعد والقوانين التي تعنى بموارد الدولة وطرق جبايتها وأوجه انفاقها.
وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة أشياء – مجموعة قواعد وقوانين وأيضاً يحتوي على كيفية الجباية أو تحصيل الموارد والإيرادات وأوجه إنفاق تلك الإيرادات.
ويعتبر بيت المال بالنسبة للدولة الاسلامية الجهة أو المكان المخصص لحفظ أموال المسلمين، أو الجهة المسؤولة عن حفظ الأموال العامة وإنفاقها، ويعتبر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من نظم بيت المال وحفظ فيه الأموال على نطاق واسع، وبخاصة عندما كثرت الأموال.
ويمكن أن نشير إلى المقصود أيضاً بالسياسة المالية لأن السياسة المالية أخذت في الدراسات الحديثة نصيباً واصبحت مهمة بجانب السياسة النقدية لتوجيه الاقتصاد واصبحت ايضا من وسائل معالجة بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم مثلاً.
فالسياسة المالية تعرف بأنها استخدام الدولة للإيرادات والنفقات وفق منهج معين لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية محددة وتعتبر الإيرادات العامة والنفقات العامة ركنا السياسة المالية. هذا ويمكن تقسيم بيت المال إلى عدة أقسام استناداً إلى مصادر الأموال وأوجه إنفاقها وهي بيت مال الزكاة ويشمل جميع الأموال التي تجب فيها الزكاة وبيت مال الأخماس ويشمل خمس الغنائم وخمس المعادن وخمس المستخرج من البحار وبيت مال الفيء ويضم الخراج والجزية والعشور على غير المسلمين والضرائب متى وجدت وبيت مال الضوائع وهذا يحتوي كل ما لا يعرف له مالك أو وارث ومما تتميز به هذه الإدارة أنه جعل لكل قسم من بيت المال موارد ومصارف معينة ومحددة بالكتاب أو بالسنة أو بالاجتهاد ، أيضاً مما يميز بيت المال الاسلامي استقلالية وانفصال أمواله عن أموال ولي الأمر إن وجدت ، ولقد صاحب نمو الدولة الاسلامية وتطور إدارتها المالية تعدد موارد بيت المال وتأصلها ، فالزكاة مثلاً لم تعرف إلا بعد الهجرة وتأسيس الدولة الإسلامية في المدينة إذ إن إقرار هذه الموارد يرتبط في الشريعة بالقواعد العامة التي بينها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كما يتسم بالمرونة والاجتهاد في الرأي كلما دعت الحاجة ، وفيما يحقق بالنفع العام ،

وتشمل موارد بيت المال أو الإيرادات العامة للدولة الإسلامية مايلي:
أولاً : الزكاة ، وهي المورد الأول والاهم كما أنها ركن من أركان الاسلام الخمسة وتجب في مختلف أنواع الملكيات ، من نقود وعروض تجارة وأنعام وزروع وثمار وقد فرضت وحددت أنصبتها ومقاديرها بعد الهجرة في المدينة .
ثانياً : الفيء والغنيمة
الفيء: كل ما أخذه المسلمون من غيرهم صلحاً من غير قتال ويدخل في ذلك الخراج والجزية والعشور ويعتبر الفيء مورداً عاماً يكون للرسول ولولي الأمر من بعده حق التصرف به بما يخدم مصلحة عامة المسلمين.
الغنيمة: كل مال آل إلى المسلمين من الكفار بالقهر والغلبة بما في ذلك الأسرى والعتاد وغيرها، وتوزع أموال الغنيمة دون الأرض على المقاتلين باستثناء الخمس الذي هو بمثابة مورد عام ينفق على مصالح المسلمين.
ثالثاً : الجزية ، وهي مشتقة من الجزاء وهي مبلغ من المال يفرض على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب وذلك مقابل توفير الأمن لهم وحمايتهم ، ولا تجب على الفقير والعبد والأعمى والكبير والمرأة والصغير وكذا المتعطل والمجنون .
رابعاً : الخراج ، وهو في اللغة يطلق على الكراء أو الأجر أو الغلة وباعتباره أحد موارد بيت المال ، فيعني ما تفرضه الدولة من أجر مقابل الانتفاع بالأرض الزراعية وقد اكتمل نظام الخراج في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي رأى مع فريق من الصحابة أن توقف الأراضي الإسلامية المفتوحة على مصلحة المسلمين ويفرض عليها الخراج وكان من نتائج هذه السياسة الإبقاء لأهل البلاد المفتوحة أراضيهم واستمرارية الانتفاع بها خاصة وأنهم أهل خبرة وتجربة في الزراعة وأيضاً من النتائج ضمان مورد ثابت للخزينة الإسلامية مع الإبقاء على قوة الجيش وذلك بإبعادهم عن الاشتغال بالزراعة ومن النتائج أيضاً توزيع الثروة وعدم تكديسها أو عدم حصرها في أيدي فئة قليلة من المسلمين .

خامساً: العشور أو الرسوم الجمركية وهي عبارة عما تحصل عليه الدولة من التجار الذين يمرون بثغور الإسلام بتجارتهم ويعتبر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب أول من وضع العشور بعد استشارة الصحابة رضوان الله عليهم، وكان يؤخذ من أهل الحرب العشر ومن أهل الذمة نصف العشر، وأما المسلمون فيؤخذ منهم ربع العشر أي الزكاة.

سادساً: الضرائب؛ حيث يمكن للدولة الإسلامية أن تفرض ضريبةً إذا لم تغطي الإيرادات السابقة حاجة المجتمع الحقيقية، ولكن بضوابط معينة وضحها العلماء ومن أبرزها:

- أن يكون هناك عجز في موارد بيت المال أي لا تكفي الموارد الأخرى لما يحتاجه المسلمون.
- أن تتسم بالعدل في مقدارها ونوعها وطرق جبايتها.
- أن تفرض بقدر الحاجة. وللحاكم صلاحيات معينة لتنظيمها بما يحقق الهدف أو المستهدف منها، فله أن يزيد في قدرها على بعض القطاعات، وأن يخفضها في البعض الآخر وهي تفرض بقدر الحاجة.

سابعاً: لقروض العامة، وهذا يعتبر أحد مصادر الإيرادات العامة في الدولة الإسلامية، فعندما تعجز الدولة عن تغطية النفقات الأخرى فلها أن تقترض ولكن أيضاً هناك ضوابط للاقتراض ومن أبرزها وجود الحاجة الحقيقية للاقتراض وعدم الزيادة على قدر ما يسد الحاجة،

يمكن تقسيم مجالات النفقات العامة السياسية المالية إلى قسمين:

أولاً -نفقات مخصصه.

ثانياً- نفقات غير مخصصه.

النفقات المخصصة :

هي تلك النفقات التي لا يجوز للدولة أو ولي الأمر التصرف فيها إلا في حدود المصارف التي حددها الشارع.

من أهمها: الزكاة

فلها مصارف حددها القرآن الكريم لا يجوز الخروج عنها إلا غيرها كما قال سبحانه وتعالى ((إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم)) الآية.

كذلك/أموال الوقف.

التي تخصص تبعاً للجهات الإنفاق التي حددها الواقف في وصيته.

النفقات الغير مخصصه:

هي تلك النفقات التي لم يحدد الشارع مصادرها وليست لها مصارف محددة بل ترك لولي الأمر أو للدولة نيابة عن المجتمع بمساعدة أهل الشورى من المسلمين من أهل الرأي والحكمة والخبرة تنظيم وترتيب أوجه الإنفاق فيما يحقق لصالح المسلمين.

من أهم مصادر تلك النفقات فيما يتعلق:

بالخراج والعشور وأموال الفيء والضرائب وإيرادات ملكيه الدولة وغيرها.

من أمثلة النفقات الغير مخصصه:

توفير الأمن الداخلي والخارجي فيما يتعلق الدفاع عن الدين والعقيدة.

يتولى ولي الأمر مسؤولية المشاركة في الدعوة إلى الله وإعلاء كلمته مع أفراد المجتمع من خلال القوة المادية والبشرية وذلك لحماية المسلمين والدفاع عنهم امتثال لقوله تعالى ((وأعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)).

فللدولة أن تخصص جزء من إيرادات الدولة الإسلامية للتحقق القوة والعزة للمسلمين.

كما تتولى الدولة الإنفاق على توفير الأجهزة الأمنية الداخلية التي تحفظ للمسلمين أموالهم ودمائهم وأعراضهم وتنفق على سن الأنظمة ودور القضاء درئا للخصومات بين المسلمين وفق أحكام الشرع وغيرها من الأجهزة التي تسهم في إقامة الأمن كأجهزة الحسبة وغيرها وتختلف باختلاف الأزمان والأعاصير.

ثالثاً من أوجه النفقات الغير مخصصه:

المجالات الاجتماعية:

تتولى الدولة العديد من المسؤوليات الاجتماعية ذات الارتباط بالنشاط الاقتصادي ومن ذلك توفير المستوى المعيشي المناسب للفئات غير القادرةِ على العمل من خلال أموال الزكاةِ فإن عجزت أموال الزكاةِ فمن المصادر الأخرى وهنا أيضاً يكون للدولةِ دور ولأقارب المستحق دور أيضاً في النفقةِ على أمثال هؤلاء.

أيضاً كذلك من المسؤوليات الاجتماعية للدولةِ توفيرها الخدمات الصحيةِ والتعليميةِ والمعاهد والمؤسسات التدريبية التي يحتاجها الناس للتنمية مهاراتهم والمحافظة على صحة أجسامهم لكي يقوموا بأعمالهم الدينية والدنيوية ويعد توفيرها من المهام الرئيسية للدولة كمسئولة عن رعاية مصالح الأمة وتحقيق العزةِ والقوةِ لها.

هذه أمثلة للمسؤوليات الاجتماعية التي تتولى الدولةِ وتقوم بها وتسهم في الإنفاق عليها.

بعد هذا ننتقل إلى نقطة خاصة بضوابط النفقات العامة:

تتميز النفقات العامة بضوابط أساسية تكفل تفعيل دور النفقات العامة ورفع كفاءتها كأداة رئيسه للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي من أمثلة تلك الضوابط ما يلي:

الضابط الاول :تحقيق العدل والرشد: إن تحقيق العدل وعدم الظلم في جانب النفقات العامة أمر هام فبدونه تضعف كفاءة السياسة المالية حتى في ظل توفر الإرادات المالية. يقول عليه الصلاة والسلام : ((إني والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت)).ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ((إن وجدت هذا المال لا يصلحه إلا خلال ثلاث أن يؤخذ ويعطى في الحق ويمنع الباطل)) ويقول رضي الله عنه ((ولكم علي ألا أجتبي شيء من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ، ولكم علي إذا وقع في يدي أن لا يخرج مني إلا في حقه)).

٢) الضابط الثاني: من ضوابط النفقات العامة:

تحقيق المصلحة:

تحرص السياسةِ الماليةِ في جانب النفقات أن تولد تلك النفقات مصلحة للمجتمع ولذلك كانت سياسةِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي اشتهر بحرصه على التنميةِ والعمارةِ للتحقيق مصالح المسلمين.

الضابط الثالث من ضوابط النفقات العامة:

الرقابة:

إذا كانت الأنظمةِ الماليةِ الغربيةِ تطبق فيها الرقابةِ على النفقاتِ العامةِ من خلال المجالس النيابيةِ والمؤسسات العامةِ المختصةِ فإن الرقابةِ في النظام المالي الإسلامي تستمد أولاً من رقابةِ الخالق سبحانه وتعالى لولي الأمر ثم رقابة ولي الأمر لولاته وعماله يقول أبو يوسف رحمه الله ((ولا يولى النفقةِ إلا رجل يخاف الله تعالى يعمل في ذلك بما يجب عليه لله عرفت أمانته ولا تولي من يخونك ويعمل بما لا يحل ولا يسعه يأخذ المال من بيت المال لنفسه ومن معه)).

ويقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه لعامله بمصر ((أنظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً وتوخى منهم أهل التجربةِ والحياة من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام)).

ويقول الإمام الماوردي رحمه الله مبيناً مسؤولية ولي الأمر في مراقبة عماله ((وعلى الخليفةِ أن يباشر مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسةِ الأمة وحراسة الملة ولا يعول على التفويض)).

فهذه تأكيدات من سلفنا الصالح على أهمية المراقبةِ في النفقات وأن ولي الأمر مسؤول عن تحقيق ذلك وعلى العمال أن يتقوا الله فيما أتمنهم الله ثم ولي الأمر من نفقات بإن يراقبوا الله فيها.

هذه الضوابط في النفقات العامة في الإسلام.

وبهذا نكون قد أنهينا من الحديث في الركن الثاني من الأركان السياسة المالية وما يتعلق بالنفقات العامة.

انتهى المقرر وبالله التوفيق...

اسئلة المراجعة

- **ما هو الاقتصاد لغةً؟**
- **هو الاعتدال والتوسط ولا يعني الشح والاسراف.**

- **ما هو علم الاقتصاد؟**
- **هو علم من العلوم الانسانية او ما يسمى بالعلوم الاجتماعية كعلم النفس وعلم السكان لأنه علم يهتم بدراسة سلوك الانسان بجانب محدد وهو الجانب الاقتصادي.**

- **هل يمكن اعتبار علم الاقتصاد من العلوم الصحيحة؟**
- **لا**

- **هل يمكن اعتبار الاقتصاد من العلوم التجريبية؟**
- **لا**

- **هل توجد علاقة ما بين الفكر الاقتصادي والانظمة الاقتصادية ؟ ولماذا؟**
- **نعم. لان لنظام الاقتصادي مبني على مجموعة من المبادئ والقيم والقوانين والاسس وهي مرتبطة بالجانب الفكري والاخلاقي والديني لذلك يوجد ارتباط وثيق.**

- **ماهي الانظمة الاقتصادية؟**
- **النظام الرأسمالي – النظام الاشتراكي – النظام الاسلامي.**

- **ما هو النظام الاكثر انتشارا في العالم اليوم؟**
- **النظام الرأسمالي.**

- **ماهي اسس النظام الاقتصادي الرأسمالي التي يبنى عليها؟**
- **الحرية الاقتصادية المطلقة – الملكية الفردية المطلقة - والحصول على أكبر ربح.**

- **ماهي سلبيات النظام الاقتصادي الرأسمالي؟**
- **الاحتكار- سحق الطبقة الفقيرة – التفاوت – الانانية – لا يعطي للإنسان البعد الانساني بل البعد المادي وتحقيق الارباح .**

- **ما الفرق بين النظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الرأسمالي؟**

الحرية الاقتصادية في النظام الرأس مالي حرية مضمونه مكفولة مطلقه في حين الحرية في النظام الاشتراكي مكبلة اذ انه ليس من حق الافراد امتلاك وسائل الانتاج والدولة هي التي تتكفل بالعملية الاقتصادية وبقية الناس موظفون لدى الدولة

التناقض والاختلاف في الملكية هل هي خاصه او عامة في النظام الرأسمالي خاصه والنظام الاشتراكي الملكية مشتركة.

- لماذا سمي النظام الاشتراكي بهذا الاسم؟
- لأنه مبني على الملكية المشتركة في وسائل الانتاج.

- لماذا فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي؟
- لان الدولة هي التي تدير وتشرف على ادارة الشأن الاقتصادي العام ولا يترك للأشخاص او للملكية الفردية او السوق للقيام بذلك.

- ما هي أكبر مشكلة تعرض لها النظام الاقتصادي الاشتراكي؟
- لأنه لا يعطي وزن ولا قيمة للحرية الفردية للمبادرة الخاصة ويحرمهم من الملكية الخاصة وهي الحافز الاساسي للعمل والابداع وهو يدعي بالمساواة.

- ما الذي يميز النظام الاقتصادي الاسلامي عن الانظمة الاخرى؟
- مبني على اسس الشريعة الاسلامية. وهو نظام مبني على الحرية ولكن هذه الحرية تنتهي عندما تبدأ حرية الاخرين ولكن تكون حريتهم منضبطة وفق الشريعة ولا تؤدي الى مفاسد بالمجتمع.

- في النظام الاقتصادي الاسلامي هل تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟
- نعم. ولكن في انسجام المصلحة الخاصة والمصلحة العامة مثل بيت مال المسلمين والخراج والجزية الضرائب الفيء وغيرها لإعادة التوزيع
- لتوفير مناخ مناسب للاستثمار وفض النزاعات.
- للاستفادة:
- في النظام الرأسمالي الدولة موجودة لتعزيز اقتصاد السوق.
- في النظام الاشتراكي الدولة موجودة لتعويض اقتصاد السوق.
- في النظام الاسلامي الدولة موجودة لانسجام السوق.

- ما اهم مبدأ متعلق بسوق المستهلكين في الاقتصاد الاسلامي؟
- التوسط والاعتدال.
- وفي الانتاج ايضا عدم استخدام مواد الانتاج بالاستنزاف الاسراف.

- هل يسمح النظام الاقتصادي الاسلامي باختلاف الناس بالدخل والثروة؟
- نعم.

- هل يجوز في النظام الاقتصادي الاسلامي في السوق ان يبيع سلعة قبل حيازتها؟
- لا لا يجوز.

- شرعاً هل يجوز ان تحدد الدولة الاسعار؟
- عموما لا يجوز. الا في حالات خاصة إذا كان فيه ضمان لمصلحة المسلمين عامة.

- هل يجوز لشخص ان يتلقى البائعين في السوق خارج السوق (تلقي الركبان)؟
- لا يجوز.

- ما هو النجش؟
- أي زيادة في السعر دون الرغبة في الشراء.

اهم شيء يستخدم في اعادة التوزيع هو الضرائب والزكاة

تنقسم الضرائب الى قسمين:

ضرائب مباشرة – ضرائب غير مباشرة

- ما الفرق بينهم؟
- **الضرائب المباشرة**: هي التي تطبق على الدخل او الثروة او الممتلكات او الارباح
- **الضرائب غير المباشرة**: هي ضريبة الاستهلاك وسميت غير مباشرة لان الذي يدفعها للدولة هو المنتج ثم يقوم المنتج باستخلاصها من المستهلك برفع الاسعار.
- ماهي اهم خصائص الزكاة؟ لماذا هي عنصر مهم جدا في إطار التمويل الحكومي الاقتصادي الاسلامي؟

- الزكاة لا توظف على الدخل فقط بل على الدخل والثروة.
- تعتبر اداة مهمة لإعادة التوزيع لأنها توظف على كل من يمتلك نصابا وعلى الدخل والثروة حتى اللذين لم يحققوا ارباح.
- تتميز بالتنوع (المحاصيل الزراعية – زكاة بهيمة الانعام وغيرها).

- اين تصرف الزكاة؟ وهل يجوز ان تصرف غير المكان الذي جمعت منة؟
- **الاصل** ان الزكاة تصرف بالمكان الذي جمعت منه **ولا يجوز** صرفها خارجه **الا إذا لم** يوجد مستحقين حينها تذهب الزكاة لبيت مال لمسلمين او خزينة الدولة او تصرف بمكان اخر.

- لماذا لم يستمر نظام المقايضة؟
- لان به عيوب منها صعوبة توافق الرغبات بين الناس وكذلك تقسيم السلع وتنقلها كذلك التخزين.

- **يمكن ان نعرف النقود بوظائفها:**
- النقود وسيلة تبادل – النقود وحدة قياس – وسيله لتخزين القيمة – اداة لدفع الديون.

- عقد المضاربة؟
- وجود شريكين واحد يساهم برأس المال والاخر يساهم بالعمل وتقسيم الربح بينهم بالاتفاق وفي حال الخسارة يتحملها صاحب رأس المال فقط.

- عقد المشاركة؟
- وجود شريكين يتشاركان بالمال والعمل وإذا حصلت خسارة يتحملها الاثنين حسب النسبة المتفق عليها مسبقا.
-

- عقد السلم؟
- ان تقوم جهة بدفع الثمن لشخص قبل الحصول السلعة.

- **القرض الحسن؟**
- **هو أحد انشطة البنوك الاسلامية وهو القرض بدون فائدة.**

- **هل يجوز البيع بالتقسيط في الاقتصاد الاسلامي؟**
- **نعم يجوز.**

- **هل يجوز للبنوك الاسلامية ان تقبل الودائع الآجلة؟**
- **نعم. لكن ليس بفوائد انما بعقد مضاربة.**

- **من اين تأتي اموال الحكومة في الاقتصاد الاسلامي؟**
- **الجزية – الخراج**

- **ماهي الجزية؟**
- **هي مبلغ من المال تفرضه الدولة على اهل الذمة. (هم الغير مسلمين الموجودين على ارض المسلمين).**

- **الخراج: مبلغ تحصله الدولة الاسلامية مقابل استغلال الاراضي من غير المسلمين.**
- **هل يجوز للدولة ان تقترض إذا لم يكفي دخل الموارد لها؟**
- **نعم يجوز داخليا (البنوك الداخلية) وخارجيا (من الدول)**

- **هل يجوز للدولة ان تقترض بفوائد؟**
- **في الاصل لا يجوز اما إذا كان لسد عجز الميزانية جائز.**

الحمد لله على التمام ان وصبت فهو من الله بالتوفيق للجميع فالكم A+

اختكم/ هلا